جـــامعة غردايـــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب

دراسة حالة جمعية نور العلم وأكاديمية جيل الترجيح بغرداية

مذكرة مُقدّمة لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع التنظيم والعمل

إعداد الطالب:

عفو مصطفى

إشراف:

أ.د خواجة عبدالعزيز

الموسم الجامعي: 1434-1435هـ/2013-2014م

" إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ"

"سورة الرعد، الآية: 11"

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

"سورة التوبة، الآية: 105"

" إن ثروة شعب ما، هي بسكانه المحبين للعمل المجيدين له... المبدعين فيه... "

"عبد الرحمن ابن خلدون"

" إن الذي نقص العربي ليس منطق الفكرة، ولكن منطق العمل والحركة وهو لا يفكر ليعمل بل ليقول كلاما مجردا... "

"مالك بن نبي"

إهداء

إلى والدي الغالي حَفظه الله والذي كان عونا لي وسندا طيلة حياتي العلمية والعملية...

إلى والدتي الغالية التي سهرت الليالي، وقامت ولم تقعد من أجلي، حفظها الله برا وإحسانا...

إلى أخواتي وأبنائهم

إلى زوجتي ورفيقة دربي

إلى ابني عبدالغاني

إلى كل زملائي وأصدقائي

إلى كل أساتذتي

إلى كل من تقع عليهم مسؤولية المواطنة تجاه هذا الوطن، لكل قائمين على شؤون الوطن والمجتمع ولكل مواطن ومواطنة.

إلى كل المخلصين من أبناء وطني الغالي من أجل جزائر أفضل

إلى كل من له فضل بعد الله في إنجاز هذا البحث.

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد . . .

الطالب

مصطفى بن مسعود عفو

شكر وعرفان

الحمد لله رب العامين، على نعمته الجليلة التي لا تعد ولا تحصى... أن منحني الرشاد والثبات لإعداد هذا البحث، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده محمد بن عبد الله سيد الخلق أجمعين.

رأيت من الواجب علي أن أتقدم بالشكر والتقدير لأهل الفضل –بعد الله تعالى، لمن ساهموا في التحاقي بهذه الدراسة وإتمامها، لذا يسرني ويشرفني في هذا المقام أن أتقدم بكل كلمات الشكر والعرفان واسمي عبارات الاحترام والتقدير للدكتور المشرف خواجة عبدالعزيز الذي لم يذخر جهدا في إرشادي وتوجيهي.

والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم الاجتماعية كل باسمه الكريم، والطاقم الإداري

وشكرا للقائمين والساهرين على مكتبة الجامعة المركزية وكلية العلوم الاجتماعية.

شكر خاص أوجهه إلى كل من علمني حرفا وأرشدني لي دربًا وفتح أفق أمامي، وأخص بالذكر أستاذي حجاج قاسم وبعمور الشيخ عيسى.

وشكرا إلى كل الذي أعانوني في إتمام وتحقيق هذا الإنجاز، إلى كل من السادة خالد، حمزة، إبراهيم، عمر، موسى، سليمان، أبو حنيفة، مختار، زينب، رقية ...

شكرا للساهرين على المنفعة العامة لمؤسستي جمعية نور العلم وأكاديمية جيل الترجيح، أعانكم الله وجعلكم ذخرا للأمة ومنبرا لبناء أهم ثروات الوطن وهم فئة الشباب.

وجزيل الشكر لكل من أعانوني من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

مقدمـــة..... أ

مدخل الدراسة: المحددات المنهجية

أولا: أسباب اختيار الموضوع..... 4

ثانيا: أهمية الدراسة 5

ثالثا: أهداف الدراسة..... 6

رابعا: الدراسات السابقة..... 6

خامسا: إشكالية الدراسة..... 8

سادسا: فرضيات الدراسة..... 10

سابعا: مفاهيم الدراسة 10

ثامنا: المدخل النظري للدراسة 11

الفصل الأول: المجتمع المدني أبعاده، خصائصه وواقعه

أولا: السيرورة السوسيوتاريخية للمجتمع المدني 17

1- إسهامات الفكر الغربي..... 17

2- إسهامات الفكر العربي الإسلامي..... 25

ثانيا: التعاريف المختلفة ومفاهيم المرتبط بالمجتمع المدني 28

ثالثا: خصائص المتجمع المدني..... 31

رابعا: مقومات المجتمع المدني 33

خامسا: أدوار المجتمع المدني 35

سادسا:واقع المجتمع المدني في الوطن العربي 36

سابعا: المجتمع المدني في الجزائر..... 39

الفصل الثاني: قيم المواطنة أبعادها ومستوياتها

أولا: القيم مفهومها، وأهم مصادرها..... 47

1- مفهوم القيم الاجتماعية..... 47

2- خصائص القيم 49

3- مصادر القيم 51

4- وظائف القيم 51

5- تصنيف القيم..... 53

ثانيا: قيم المواطنة مفهومها، مقوماتها ومجالاتها..... 54

1- مفهوم المواطنة 54

2- الوطنية والمواطنة..... 56

3- خصائص المواطنة 58

4- مجالات المواطنة..... 58

5- مستويات المواطنة..... 60

6- المجتمع والمواطنة 60

الفصل الثالث: محددات الدراسة الميدانية

أولا: تعريف بمؤسسات المجتمع المدني المعنية بالدراسة 65

1- جمعية نور العلم 65

2- أكاديمية جيل الترجيح..... 65

ثانيا: مجتمع البحث وعينته وأدواته 66

1- مجتمع البحث 66

2- عينة الدراسة..... 66

3- منهج الدراسة..... 67

4- مجالات الدراسة..... 68

5- أدوات جمع البيانات..... 69

ثالثا: خصائص عينة الدراسة..... 71

الفصل الرابع:التحقيق الميداني

أولا: احتواء الشباب وإكسابهم قيم المواطنة مرتبط بفعالية جمعيات..... 75

1- أداء وفاعلية الجمعية..... 75

2- اهتمامات الجمعية..... 80

نتائج الفرضية الأولى 85

ثانيا: تساعد جمعيات الشباب على احترام القانون وأداء الواجبات..... 88

1- احترام القانون..... 88

2- أداء الواجبات..... 92

نتائج الفرضية الثانية..... 96

ثالثا: النتائج العامة للبحث..... 98

الخـــاتمـــة..... 100

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجـداول

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	70
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	71
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	71
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي	72
05	يبين توزيع أفراد العينة حول رأيهم في دور الجمعية	74
06	يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم حول أداء الجمعية	75
07	يبين علاقة نشاطات الجمعية بتحقيق الأداء	76
08	يبين العلاقة بين فئات الشباب ونشاطات الجمعية	77
09	يبين علاقة أداء الجمعية بتحقيق النتائج	78
10	يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم حول الفئات التي تهتم بها الجمعية	79
11	يبين العلاقة بين الجنس وفئات الشباب التي تهتم بها الجمعية	80
12	يبين العلاقة بين فئات الشباب واهتمامات الجمعية	81
13	يبين توزيع أفراد العينة حسب كيفية تواصل الجمعية مع بقية أفراد المجتمع	82
14	يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في دور الجمعية لمعرفة الشباب بتاريخ بلدهم	87
15	يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في إلزام الجمعية للشباب بالحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة واعتبارها دفاعا عن الوطن	88

16	يبين علاقة فئات الشباب ومجالات تحقيق المشاركة الواعية والفعالة	89
17	ين العلاقة بين أداء الجمعية بإدراك الشباب لحقوقه	90
18	يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في دور الجمعية بإلزام الشباب على عدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم	91
19	يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في دور الجمعية بتشجيع الشباب بالالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية	92
20	يبين علاقة اهتمام الجمعية بفئات الشباب وإلزامهم بعدم التمييز بين المواطنين	93
21	يبين علاقة أداء الجمعية بإلزام الشباب بالواجب الوطني	94

مقدمة:

تعد القيم الاجتماعية أساس تشكل كل نشاط إنساني وعنصر مهما في ربط العلاقات بين أفراد المجتمع، فهي تعكس معتقداتهم من خلال السلوكات الظاهرة في العملية التفاعلية فيما بينهم، كما أن سيادة أي نوع من أنواع السلوكات الأخرى تعطي صبغة وطابعا موحدا لهذا المجتمع، فالقيم بصـــفة عامة تعمل على إثراء الفرد وتكيفه مع مجتمعه.

فتجسيدها وبناؤها وانتشارها بين الأفراد يكون بالتكامل بين مجموعة الأبنية الاجتماعية المكونة للمجتمع، وذلك في تشكيلها وإكسابها مثل الأسرة، المدرسة، كما تساهم أبنية اجتماعية أخـــرى في تفعيلها لتظهر في سلوكياتهم لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي داخل النظام الاجتماعي الكلي، ومن هذه الأبنية مؤسسات المجتمع المدني المسير لشؤون هذا المجتمع.

فمؤسسات المجتمع المدني تدعم وعي المواطن بمواطنته التي تتيح له حرية التعبير والمبادرة، وتعطيه حق المساهمة في تقرير مصيره باعتباره صاحب السلطة الحقيقية ومصدرها، هذا الوعي يجعل من الفرد فاعلا هاما في المجتمع بانتمائه إلى المجتمع المدني الذي يشكل مجالا حرا للتعبير والمبادرة والمســـاهمة في التعبير، من خلال المؤسسات المدنية (جمعيات، نوادي، نقابات، اتحاديات...)

ولأن توعية الشباب بتفعيل قيم المواطنة لديهم، يعتبر تنمية حقيقية للمورد البشري، وهو غاية أساسية للمنظمات المدنية، والتي تسعى في حدود إمكانياتها ومن مختلف مجالاتها إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تفعيل قيم المواطنة، والتي تحد من الآفات الاجتماعية وتعزيز الوطنية في نفـــوس فئة الشباب.

هذه العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وقيم المواطنة هي بؤرة الاهتمام في هـــذه الدراســـة، تشمل مدى فاعلية المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب، وعراقيل الممارسة المهنية لهـــذه المنظمات. هذه النقاط هي ما حاولنا التركيز عليه في الدراسة الميدانية لنموذج من مؤسسات المجتمع المدني هو الجمعيات الاجتماعية في مدينة غرداية. وقد جاء الموضوع ضمن مجموعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: ويتعلق بالمجتمع المدني، تم من خلاله استعراض سيرورة السوسيوتاريخية للمجتمع المدني، وبعض خصائصه ومقوماته وأدواره، وأخيرا الحديث عن المجتمع المدني العربي والجزائري.

الفصل الثاني: وقد تناولنا فيه بالاهتمام للقيم الاجتماعية وقيمة المواطنة، واستعرضـــنا مفهـــوم القيم ومصادرها، أهميتها ووظائفها. وكذا قيمة المواطنة المفهـــوم والأهميـــة، مقوماتهـــا ومجالاتهـــا ومستوياتها.

الفصل الثالث: تناول الجانب المنهجي للدراسة موضحا مختلف الإجراءات المنهجية التي أطرت البحث ومبررات هذه الاختيارات، إضافة إلى عرض وتحليل بيانـــات الدراســـة الميدانيـــة، المتعلقـــة بفرضيات البحث والإجابة عنها، وقد توجت الدراسة بتقديم نتائج عامة.

مدخل الدراسة

المحـــــــــــددات المنهجيـــــــــة

1- أسباب اختيار الموضوع.

2- أهداف الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- الدراسات السابقة

5- إشكالية الدراسة

6- فرضيات الدراسة

7- مفاهيم الدراسة

8- المدخل النظري للدراسة

أولا:أسباب اختيار الموضوع

ساهمت في اختيار وتحديد موضوع هذه الدراسة عدة عوامل، إذا ما اعتبرنا أن لكل موضـــوع بحث أسباب تدفع لاختياره من بين الموضوعات المختلفة،ومنها عوامل موضوعية وذاتية، وهي:

أ- **الأسباب الموضوعية**

وهي أن المجتمع المدني هو أحد مواضيع الساعة التي تثير الكثير من النقاش على مستوى العـــالم الثالث عموما والجزائر خصوصا، وربطه بالمواطنة جانب جد هام بحيث يلعب المجتمـــع المـــدني دورا فعالا في تفعيلها، لم يحظ بالدراسة الكافية على الأقل على المستوى المحلي، وانطلاقا من ذلك يمكـــن القول أن هذه الدراسة تتناول مشكلة جديدة نسبيا، ويمكن من خلالها أن تضيف ولو قدرا يسيرا إلى التراكم المعرفي في مجال العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة، هذا بالإضافة إلى أنه يحسب ضمن مواضيع تخصصنا في علم اجتماع التنظيم والعمل.

ب- **الأسباب الذاتية**

تتمثل في الأحداث الأخيرة التي " تعصف " بالمجتمع الغرداوي من اضـــطرابات واللااســـتقرار انطلاقا من " الآفات الاجتماعية " ومن " الانحلال الأخلاقي " جراء التغيرات والتحولات العالمية التي تحدث من حولنا، فنجد إهمالا وتقصيرا في جانب الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة مـــن قبـــل الشباب مثل (تخريب وحرق المحلات التجارية والمنازل، وتخريب وتدنيس المقابر، وانتهاك الحرمـــات وقتل الأرواح، وتخريب مقرات مؤسسات الدولة ...وغيرها) وهو نتيجة غياب القـــيم الاجتماعيـــة وخاصة قيم المواطنة لدى هذه الفئة، بحيث تعتبر نتيجة غياب المؤسسات المجتمع المدني عـــن احتـــواء الشباب وتفعيل قيم المواطنة لديهم.

ثالثا: أهمية الدراسة

أ- الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها لمؤسسات المجتمع المدني التي تعد الشريك الاجتماعي في تربية وتوجيه المواطن سيما فئة الشباب الوجه الصائبة من خلال تفعيل قيم المواطنة وتنمية الحس المدني لديهم، في ظل الظروف المعاصرة والمستقبلية المحتملة وتناولها لآليات تفعيلها على أرض الواقع، نظرا لأن السلوك العملي لقيم المواطنة يعد إسهاما وأمرا أساسيا في مجال تحقيق تنمية شاملة ونهضة للمجتمع الجزائري، وبرزت الضرورة لتفعيل دوره في المجتمع،حيث أصبح من الواضح أن له الكثير من الإمكانيات والأدوار غير مستغلة (أو غير فاعلة)، لذا من الضروري ألا تتراجع هذه المشاركة أو تغيب، وصولا لجعل هذا السلوك الحضاري ممارسة يومية يتشرف الجميع بها.

ب- الأهمية العملية

إن أبعاد هذه الإشكاليات تتبلور من خلال الملاحظات العفوية البسيطة للواقع المعاش في مجتمعاتنا المحلية، هذه الأخيرة التي تتكاثر فيها المنظمات والجمعيات بأعداد قد يصعب توقعها، رغم أن دورها في المجتمع لا يبدو واضحا، ولذا فإن هذه الدراسة ستحاول تجاوز الأحكام الاعتباطية أو النظرة البسيطة العامية للأشياء، للبحث في حقيقة الأدوار المنوط بهذه الجمعيات وظروف عملها ومدى مساهمتها في تفعيل قيمة المواطنة بصورة عملية على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بنبذ العنف وتخريب الممتلكات والتعددية وقبول الآخر. وإن أهمية الدراسة تنبع من كونها تعالج موضوع حيوي، يتمثل في غياب قيم المواطنة مما يولده من ظواهر مرضية وسلوكيات عنيفة، عند كل فئات المجتمع الجزائري ولدى فئة الشباب خاصة، مما يولد حالة من اللاأمن واللااستقرار الاجتماعي.

ثالثا: أهداف الدراسة

لهذا البحث مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، يمكن تحديدها فيما يلي:

- معرفة دور فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل وتنمية قيمة المواطنة لدى الشباب، من خلال متغيري فاعلية الجمعية، وتفعيل حس الوطنية لدى الشباب.
- محاولة تحليل المجتمع المدني من خلال دراسة السوسيوتاريخية له، ولبنائه وخصائصه، مع التركيز على وضع المجتمع المدني العربي والجزائري على الخصوص.
- محاولة الإلمام بموضوع القيم، مع التركيز على قيمة المواطنة بعرض خصائصها وأبعادها.
- إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال أدائها لوظائفها في تفعيل المواطنة لدى الشباب.
- معرفة العراقيل الحقيقية التي تحد من نشاط الجمعية وفعاليتها قصد تذليلها مستقبلا.

رابعا: الدراسات السابقة

دراسة خاضر علي، بعنوان دور الرياضة في تفعيل المواطنة، دراسة أجراها على فريق قسم الجهوي الأول لكرة القدم لرابطة البليدة، وهي دراسة أكاديمية للحصول على شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي الرياضي من جامعة الجزائر، رسالة منشورة، أجريت الدراسة في 2011.

انطلق الباحث في دراسته من السؤال الإشكالي التالي:

إلى أي مدى تساهم كرة القدم في تفعيل المواطنة لدى الممارسين؟، هل لكرة القدم دور في تنمية المواطنة لدى رياضييها أو ممارسيها؟ ثم حدد فرضيات البحث كما يلي:

أ- الفرضية العامة: لكرة القدم دور في تفعيل المواطنة لدى ممارسيها.

ب- الفرضية الجزئية:

1. تساعد ممارسة كرة القدم على تنمية حرية التعبير عند اللاعبين.
2. تساعد ممارسة كرة القدم على تنمية حس الانتماء عند اللاعبين.
3. تساعد ممارسة كرة القدم على احترام القانون عند اللاعبين.
4. تساعد ممارسة كرة القدم على تحمل المسؤولية عند اللاعبين.

ولجمع البيانات اللازمة للإجابة عن التساؤلات المطروحة، اعتمد الباحث في هـــذه الدراســـة بالمنهج الوصفي، مستعينا باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، والتي وزعت علـــى عينة من 50 لاعبا موزعين على نادي البيرين بالجلفة ونادي اتحاد موزاية بالبليدة على التساوي.

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- فيما يتعلق بمدى مساهمة كرة القدم في تنمية حرية التعبير عند اللاعبين، تبين أن كرة القدم تساهم إلى حد كبير في تنمية حرية التعبير لدى اللاعبين.
- فيما يتعلق بمدى مساهمة كرة القدم في تنمية حس الانتماء عند اللاعبين، تبين أن كـــرة القـــدم تساهم إلى حد كبير في تنمية حس الانتماء لدى اللاعبين.
- فيما يتعلق بدور مساهمة كرة القدم في احترام القانون عند اللاعبين، تبين أن كرة القدم تساهم إلى حد كبير في احترام القانون عند اللاعبين.

– فيما يتعلق بمدى مساهمة كرة القدم في تحمل المسؤولية عند اللاعبين، تبين أن كرة القدم تساهم إلى حد كبير في تحمل المسؤولية عند اللاعبين.[1]

خامسا: إشكالية الدراسة

نظرا لدورها الاجتماعي الفعال في إحداث تنمية شاملة في المجتمع، أصبحت السمة البارزة في المجتمعات المتحضرة وتعكس المبادرات الإيجابية والجهود التطوعية للعطاء والإبداع، لذا فإن دورها مكمل لدور الدولة في النهوض بأوضاع المجتمع والمحافظة عليه وتفعيل قيم المواطنة في أوساط المواطنين والارتقاء بهم إلى مستوى حضاري راق.

فرغم الممارسات المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني، لوحظ إسهاماتها المؤقتة والموسمية بحيث لا تزال هذه المؤسسات تحتاج مزيدا من الجهد والوقت لترتقي بالقيم الأخلاقية لدى الشباب، بتفعيل قيمة المواطنة وتنميتها بحيث ينعكس ذلك ايجابيا على المجتمع، لتحقيق الهدف المرجو منه، والذي يترقبه أفراد المجتمع من أداء هذا المؤسسات، إضافة إلى دور المجتمع السياسي وكذا المؤسسات التعليمية

وعليه فإن الدارسة الحالية تراعي بعدين في غاية الأهمية وتبحث عن العلاقة الجدلية بينهما، وهما المجتمع المدني متجسدا في الجمعيات الاجتماعية والثقافية، وقيم المواطنة التي نعني بها اكتساب الأفراد للهوية المحلية والوطنية وشعورهم بالانتماء للمجتمع وللوطن، إضافة إلى ترسيخ قيم المحافظة على الممتلكات والتعددية وقبول الآخر، وإكسابهم اتجاهات ايجابية نحوها وهذا ما يدفعنا من الناحية

[1] خاضر علي، دور الرياضة في تفعيل المواطنة "دراسة ميدانية لفرق القسم الجهوي الأول لكرة القدم لرابطة البليدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي الرياضي، رسالة غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3– ، 2011-2012.

المعرفية والمنهجية إلى ضرورة البحث المعمق عن الدور الميداني التطبيقي وليس النظـــري لمؤسســـات المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

ونظرا لما تحمله قيم المواطنة في مضمونها العام من مفاهيم ومعايير دينية، أخلاقيـــة واجتماعيـــة معينة، تترجم إلى مواقف وسلوكيات تظهر في تصرفات الأفراد وتعاملـــهم، فـــإن مـــن واجبـــات ومتطلبات المجتمع المدني اتجاه المجتمع هي إكسابهم قيم المواطنة التي تشكل جل نشاطاته وسلوكه.

في الواقع إن دور المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة بالغ الأهمية غير أن ظروف كـــل مجتمـــع وخصائصه الثقافية والاقتصادية والسياسية... تجعل أداءه مختلفا ودوره في المجتمع يأخذ طابعا معينـــا. ولهذا فإن الدراسة ستحاول الكشف عن دور المجتمع المدني الغرداوي في تحقيق المواطنة، وذلك مـــن خلال الدراسة الميدانية للجمعيات الاجتماعية بمدينة غرداية كنموذج، ومحاولة إبراز دورها في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب، وظروف عملها من خلال الإجابة عن التساؤل العام التالي:

ما مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب ؟

نلاحظ أن التساؤل الرئيسي يحمل عدة مؤشرات من خلالها يتم طرح التساؤلات الفرعية:

- ما مستوى احتواء مؤسسات المجتمع المدني للشباب، من خلال برامجها ونشاطاتها ؟.
- ما مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني للشباب في احترام القانون وأداء الواجبات؟.

سادسا: فرضيات الدراسة

اعتبارا من التساؤلات السابقة في الإشكالية، تم تحديد الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

لمؤسسات المجتمع المدني دور فعال في تفعيل قيمة المواطنة لدى الشباب.

الفرضية الجزئية:

- احتواء الشباب وإكسابهم قيم المواطنة مرتبط بفعالية جمعيات.
- تساعد جمعيات الشباب على احترام القانون وأداء الواجبات.

سابعا: تحديد المفاهيم

قبل الخوض في غمار البحث النظري والميداني ينبغي الاتفاق مبدئيا على أهم المضامين الدلالية لأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها والاستعانة بها في إطار الدراسة، وفي هذا السياق يتم على هذا المستوى تحديد أهم المفاهيم المتعمدة:

1- **مفهوم المجتمع المدني:** التعريف الإجرائي للمجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات الغير الحكومية والتي تتوسط المجال بين الأسرة والدولة، ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والسياسي والمهني التي ينظم إليها الأفراد طواعية مثل: الجمعيات، النقابات، الاتحادات، المنظمات...الخ، ويكون الهدف الأساسي منها هو تكوين وترسيخ وتفعيل القيم الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، ذلك بتوسيع دائرة المشاركة الفعلية في كافة أنشطة الحياة.

2- **الجمعية:** التعريف الإجرائي، الجمعية هي جماعة من الأفراد انبثقت عنهم رغبة للقيام بنشاط معين كان موجودا من قبل أو غير موجود لفائدتهم أو لفائدة مجتمعهم في إطار من التعاون

والتطوع وممارسة الأنشطة والعلاقات التي تقوم بها الجمعية تربويا وثقافيا وفنيا واجتماعيا ورياضيا، وهذا يؤدي إلى خلق ديناميكية ونشاط بين مجموعة من الأفراد، فوجود تنظيم يعني وجود أفراد تربطهم علاقات ويقومون بأنشطة تحقق الأهداف المسطرة في القانون الأساسي للجمعية وهو الذي يضمن الاستمرار والاستقرار خلال مدة صلاحية المكتب المسير، وتساعد الفرد على أن يعيش مع الجماعة ويتعاطف معها ويشارك في جميع الأنشطة من أجل الحصول على المنفعة وتحقيق المصلحة العامة.

3- **القيم**: التعريف الإجرائي للقيمة هي عبارة عن مجموعة من التفضيلات الإنسانية، الفطرية أو المكتسبة، المبنية على أسس عقدية أو اجتماعية وثقافية أو أخلاقية، تشكل لدى الفرد قناعة وإدراكا بأهميتها بصورة تجعل منها إطارا مرجعيا لديه، تحدد تفاعله وسلوكه مع المحيط الذي يعيش فيه.

4- **مفهوم المواطنة**: التعريف الإجرائي للمواطنة باعتبارها درجة من الولاء والانتماء للمجتمع والوطن تعبر عن مجموعة من القيم وسلوكيات تحفز أو توجه أفراد المجتمع نحو السلوك المقبول اجتماعيا، من أجل تحقيق مجموعة من قيم منها: المشاركة الاجتماعية والشعور بالانتماء والولاء للمجتمع، ولتحقيق الحقوق والواجبات اللازمة.

ثامنا: المدخل النظري للدراسة

يقيم روبرت ميرتون تفسيره للسلوك الاجتماعي على أن للمعايير والقواعد وأنماط السلوك المرتبطة بها وظائف مختلفة، يرتبط بعضها إيجابيا بتحقيق تلك الأهداف، بينما يرتبط بعضها الآخر سلبيا. فالفرد في التنظيم الاجتماعي لا يؤدي دوراً واحداً، إنما مجموعة من الأدوار، فالمؤسسات

الاجتماعية تعمل مع أفراد المجتمع ومع قريناتها من المؤسسات ومع مؤسسات الدولة، وعلى هذا الأساس تقوم بوظائف الموجه والمتلقي والتبادل وغيرها، ولكل دور من هذه الأدوار توقعات اجتماعية مختلفة وقد تتناقض في أحيان كثيرة، وقد حاول ميرتون أن يشرح مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساعد على تجنب الصراعات وصولاً إلى مستوى من الاستقرار.[1]

ورصد ميرتون مجموعة من القضايا في هذا الإطار، وهي ثلاثة مفاهيم أساسية للتحليل هي: الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة للظاهرة الاجتماعية،وتحليله البدائل الوظيفية، ومعالجته للمعوقات الوظيفية أو الظواهر اللاوظيفية.

ففي إطار تمييزه الوظائف العلنية والكامنة أو المستترة للظاهرة الاجتماعية يجد ميرتون أن كل ظاهرة اجتماعية تحقق وظيفتين بآن واحد، إحداهما علنية وظاهرة ومصرح بها أو يدركها الفاعلون الاجتماعيون، والأخرى كامنة ومستترة وهي وظائف غير معلنة أو لا يصرح بها الفاعلون الاجتماعيون[2]،وهذا ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة لخدمة أفراد المجتمع عند الحاجة أو عند وقوع الأزمات الكبيرة فتتحقق بذلك وظيفتان أساسيتان، الوظيفة الأولى إلزامية لأنها أنشأت لذلك، وهي وظيفة الخدمة الاجتماعية، وهذه الوظيفة الظاهرة العلنية، غير أن هذه الممارسات تعزز التضامن الاجتماعي، وتسهم في وحدة الجماعة، وهذه الوظيفة الكامنة أو المستترة.

---

[1] محمود السيد (المدير العام لهيئة الموسوعة العربية)، هيئة الموسوعة العربية، المجلد العشرين، العلوم الإنسانية، الفلسفة وعلم الاجتماع والعقائد، ميرتون(روبرت)،2014/02/12،10:45

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=162597&m=1

[2] عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الاجتماع**، دار الهدى، عين مليلة–الجزائر، 2010، ص 476.

أما البدائل الوظيفية فيلاحظ ميرتون أن بنية الثقافة في كل مجتمع تسهم دائماً في تحقيق قدر كبير من التكيف الاجتماعي للأفراد من خلال ما يسميه بالبدائل الوظيفية، فالحاجة الإنسانية الواحدة يمكن أن تلبى في المجتمع الواحد بطرق عديدة، فإذا عجز الفرد عن تلبية حاجاته بهذه الطريقة أو تلك سرعان ما تنتج الثقافة طرقاً أخرى يستطيع الفرد من خلالها تحقيق حاجاته، ذلك أن كل عنصر ثقافي في المجتمع يمكن أن يؤدي أكثر من وظيفة واحدة، كما أن كل وظيفة يمكن أن تؤدى بطرق عديدة، وأن هذا التنوع في الوظائف التي تؤديها الأنساق الثقافية تساعد على عملية التكيف على نطاق واسع،[1] فمن هنا لمؤسسات المجتمع المدني طرق عديدة لتلبية الحاجات الاجتماعية واحتواء الفئات الاجتماعية وخاصة منها فئة الشباب منها وتكييفها في الوسط الاجتماعي.

وأما الظواهر اللاوظيفية فيريد بها ميرتون تلك الظواهر المتعلقة بالانحرافات الاجتماعية والمشكلات والقضايا التي تعانيها شرائح اجتماعية مختلفة، كما هي الحال في مشكلات عدم تقبل الآخر والتعددية والجريمة بما فيها تخريب الممتلكات وانتهاك الأرواح وغيرها، فهي نتائج لخلل وظيفي في بنية التنظيم وليست لها وظائف محددة، ذلك أن بعض الأفراد لا يستطيع الوصول إلى أهدافه بالطرق المشروعة التي يرضاها المجتمع لأسباب متعددة، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن الطرق التي تساعده على تحقيق حاجاته بصرف النظر عن توافقها مع المجتمع، فتنتشر مظاهر الانحراف التي تعد في بعض أوجهها شكلاً من أشكال التكيف الاجتماعي.[2]

[1] هيئة الموسوعة العربية، الموقع السابق، 2014/02/12،10:45.

[2] معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر،دار الشروق، الأردن، 2000، ص153.

ومن هذا المنطلق يرى ميرتون أن المجتمع قادر على العمل بحكم شكل التنظيم الذي يتخـــذه،أن يضع بصورة مفصلة افتراضات أساسية للتحليل الوظيفي تتلخص في كون أن لكل عنصر أو جزء في الكل وظيفة أساسية مرتبطة به. أي أن لكل المؤسسات المشكلة لمؤسسات المجتمع المدني التي تعتـــبر جزء من الكل لها وظيفة أساسية مرتبطة به من أجل الكل، وقد يكون هذا الكل نظاما اجتماعيـــا أو ثقافيا، كما تأخذ الوظيفة المتعلقة بكل جزء أو عنصر شكلا ظاهرا أو كامنا، بحيث تكـــون كـــل العناصر ضرورية بالنسبة إلى المنظومة، بصرف النظر عن طبيعة وظيفتها.

الفصل الأول:

المجتمع المدني أبعاده، خصائصه وواقعه

1- السيرورة السوسيوتاريخية للمجتمع المدني

2- التعاريف المختلفة ومفاهيم المرتبط بالمجتمع المدني

3- خصائص المتجمع المدني

4- مقومات المجتمع المدني

5- أدوار المجتمع المدني

6- واقع المجتمع المدني في الوطن العربي

7- المجتمع المدني في الجزائر

الخلاصة:

تمهيد

عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوربا منذ القرن السابع عشر في خضم حركة اجتماعية تغيرية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد وأنماط العلاقات الاجتماعية جسدت في النهاية النهضة الأوربية الحديثة، ومنذ ظهوره شهد المفهوم سلسلة من التغيرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، وباختلاف المجتمعات وتغير ظروفها من جهة أخرى، وقد انتقل هذا المفهوم إلى الثقافة العربية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية والاحتكاك بالمجتمعات الأوربية، ولهذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين، وقد انعكس ضعف التأصيل النظري للمجتمع المدني في الفكر العربي على المجتمع وبناءاته وتنظيماته المدنية على مستوى الممارسة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى أربعة أجزاء رئيسة هي:

- سيرورة السوسيوتاريخية للمجتمع المدني.
- تحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي.
- خصائص المجتمع المدني، وذلك حسب التداول الفكري الحديث للمفهوم، ومن خلاله يتم التطرق إلى ركائز ومقومات المجتمع المدني، وكذا إلى مؤسساته ومن ثم الأدوار المنوط به.
- واقع المجتمع المدني، أو تعبير آخر المجتمع المدني كممارسة واقعية وتجربة تاريخية وذلك على مستوى المجتمعات العربية والجزائرية، في محاولة للربط بين الفكر النظري والواقع المعاش.

وينتهي الفصل بخلاصة حوصلة لأهم ما جاء فيه من جدليات وأطروحات يمكن الاستفادة منها في المعالجة النظرية والمنهجية لمعطيات البحث.

أولا: السيرورة السوسيوتاريخية للمجتمع المدني

1- إسهامات الفكر الغربي

تبلور مفهوم المجتمع المدني في أوربا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية، وبعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات التغير الاجتماعي لما يقارب قرنا من الزمن سجل المفهوم تراجعا وانسحابا لما يقارب من نصف القرن، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تكثفت في بداية التسعينات إثر تحولات دول أوربا الشرقية، وكما كان بروزه لأول مرة مصاحبا لحركة اجتماعية تغيرية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد ومختلف أنماط العلاقات الاجتماعية، فإن فترات المد والجزر التي عرفها هذا المفهوم على امتداد تاريخه تمكن أن التنبؤ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم.

أ- نظريات العقد الاجتماعي (تجاوزت المنظور الديني للدولة):

تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي، حيث كان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءا على العقد الاجتماعي، ومن أبرز مفكري هذه النظريات: توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو.

- **توماس هوبز (1588-1679):**

لقد افترض هوبز أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان هي حالة حرب مطلقة حيث يعد الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان، ولهذا فقد تم تخلي الناس عن معظم حقوقهم لصالح حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة، وذلك بدافع الحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم، يقول هوبز في تعريف المجتمع المدني: " الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع، والإنسان لا يبحث عن

أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة، إن المجتمع السياسي (المدني) هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة... فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شيء، إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل واحد وكل واحد، هو الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا سياسيا (مدنيا) "[1]، وعليه فإن المجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع السياسي المنظم في دولة.

- **جون لوك (1630-1704):**

أما جون لوك فينطلق في فلسفته من اعتبار حالة الطبيعة حالة سلم وحسن نية، ومعرفة متبادلة ومحافظة متبادلة، فهي حالة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة، ولكن تنقصها الضمانات اللازمة لعدم حدوث استثناءات (حالة الحرب، مخالفة القانون الطبيعي، الجريمة...)، والمجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات، وذلك بإيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف بها اجتماعيا، وبانسجام مع قانون الطبيعة، فإن المجتمع المدني إذن قد ولد محدود نتيجة لاستنباطه من الحالة الطبيعية يتدبر ذاته دون دولة، وهذه الأخيرة إنما تتدخل لمنع الاستثناءات (الجريمة، الحرب...) وليس لتنظيم القاعدة (السلم الاجتماعي)، إنها تعكس الحاجة إلى صلاحية الإكراه حتى يقوم حكم القانون.[2]

لذلك فقد تخلى أفراد المجتمع الطبيعي عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية، والتزم الأفراد كذلك بطاعة تلك السلطة في الحياة والحرية والتملك طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عليه فإنها تفقد كل أسس

[1] أحمد توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص 83-81.

طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها، ويحلوا محلها سلطة أخرى أكثر اتساقا في احترامها لحقوقهم ، وقد فضل لوك العزل المنظم للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية.[1]

- **جان جاك روسو (1712-1778):**

إن حالة الطبيعة عند روسو ليست حالة انفصام مع قوانين العقل السليم، وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا، تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي، ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها.[2]

يقول روسو " إن أول من سيج أرضا وقال هذا ملك لي، ووجد أناسا سذجا بما فيه الكفاية ليصدقوا قوله، هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني "، لم تتكون فكرة الملكية هذه دفعة واحدة في العقل البشري، فقد احتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم وإلى اكتساب قدر لا بأس به من المهارات العلمية والمعارف... حتى يصل إلى هذه النهاية الأخيرة للحالة الطبيعية.[3]

والدولة عند روسو تكون عقدا يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع، فالعقد عنده يؤسس شعبا قائما سواء برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل، ولا يمكن التنازل عنها إلا

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2008، ص 77-87.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 114.

[3] المرجع نفسه، ص 57.

إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا، وبهذا فإن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب، فإن التعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني (مواطن).[1]

يتضح من خلال هذا أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في القرن السابع عشر في إطار منظومة فلسفية سياسية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك، ومن هنا كان اقترانه بالمجال الدنيوي، حيث فصل بين الدين (سلطة الكنيسة) والدولة، لتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج العقل والتجربة التاريخية المستقلة من هيمنة المقدس، ولهذا كان المجتمع المدني يرادف مفهوم الدولة أو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أو المجتمع والدولة معا، وذلك في سياق يتوازى فيه التنظير والفلسفة مع التحولات التاريخية في أوربا.

ب- هيجل (المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة):

انطلق الفيلسوف الألماني من فكرة العام والخاص، إذا يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني، فالعقد عند هيجل إذن لا ينشئ دولة، وإنما مجتمعا مدنيا.[2]

وقد أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني إذا أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية، فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة

[1] عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 114-115.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

من طرف الدولة، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية محددة.[1]

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيجل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير إلى المجال المتوسط بين الأسرة والدولة، مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادلة الخاصة والمصلحة الخاصة، مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة، وينكر هيجل الانسجام الذي تفرضه نظريات العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا عجز هذا الأخير عن تحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويرى أن الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك،[2] فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، بل هي في نظره الإرادة المقدسة، بمعنى أنها عقل كائن على الأرض، وهي بذلك تمتلك السلطة المطلقة التي تجعل من تسلط الدولة السياسي (حتى دكتاتوريتها) على المجتمع المدني أمرا محتوما.[3]

ج- ماركس (المجتمع المدني باعتباره القاعدة المادية المؤسسة للدولة):

رغم أن فلسفة المفكر الألماني كارل ماركس قد تأثرت بشكل كبير بفلسفة هيجل إلا أن تصورها للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرا لتصور هيجل، مثلما كان تصورها لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي، ففي سياق نقده لمثالية هيجل نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في

[1] أحمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2000، ص 22.

[2] عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة، دار الشروق، الأردن، ط1، 2005، ص 31.

[3] أحمد توفيق المديني ، المرجع السابق، ص 62.

مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البني الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات، بعبارة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقـــي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.[1]

لقد كتب ماركس حول أهمية المجتمع المدني في الإيديولوجية الألمانية يقول: " إن شكل التعامل المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة، والمحدد بدوره لهذه المراحل، هـــو المجتمع المدني، وإن لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة... وإنه لمن الواضح سلفا أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية والمسرح الحقيقي للتاريخ كله ".[2]

إن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس في المعالم العريضة مع البنية التحتية، غير أن هذا المفهوم لم يعد كافيا كأداة تحليلية بالنسبة لماركس، ولذلك فقد توقف عن استعمال هذا المفهوم مفضلا الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل من خلال استخدامه لمفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، محاولا بذلك تحديد الأسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي.

د- غرامشي (المجتمع المدني كمجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة):

لقد عاد المفهوم للظهور بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، الـــذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، ويستخدمه في إعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية، إن الجديد في التصور الغرامشي هو أن المجتمع المدني لـــيس مجـــالا

[1] أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 22.

[2] كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، رسالة غير منشورة، ص 73.

للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيجل وماركس، وإنما هو مجال للتنافس الإيديولوجي، يقول غرامشي أن المجتمع المدني هو الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة.[1]

وبهذا اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة.

وإذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتفق مع البنية التحتية فإنه لدى غرامشي جزء من البنى الفوقية، إذ يقول في أحد نصوصه: " إن ما نستطيع فعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول هو المجتمع السياسي أو الدولة، والثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات".[2]

إذن فبالنسبة لغرامشي هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها: المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة (أي السياسية)، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس...الخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة، ومن هنا اهتم غرامشي بإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان

[1] فريد باسيل الشاني، المجتمع المدني، الحوار المتمدن- العدد: 1351-2005، 2014/03/20، 10:22:06.
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48214)

[2] نفس الموقع، 2014/03/20، 10:22:06.

الكبير الذي ألقي عليه في التحويل الاجتماعي، كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية، إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، ومتمايزة عنها، فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) يسيران جنبا إلى جنب، ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.[1]

لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي للمفهوم باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، وذلك من خلال زجه المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي، وفي ذلك كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية، مهنية، نقابية، تعددية وحزبية، لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي، وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.[2]

إن مصطلح المجتمع المدني الذي انطلق مع أرسطو وانتشر عند المناظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استلزام بعائلات أو عشائر سياسية، فالمجتمع المدني كان إبان الثورة الفرنسية عام 1789، تعني مجموع المواطنين في البلاد، والدولة كانت إطار المواطنين المؤسسي،وبعدها فصل هيجل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، ليمثل وضعية متوسطة بين الأسرة والعلاقات السياسية في الدولة، أما عند ماركس فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع، لكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني (مجموعة العلاقات الاقتصادية

[1] برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطي، 14-17 ماي 2001، جامعة قطر، 2014/03/18، 11:18:22.
(http://www.mafhoum.com/press/49Sghal.htm)

[2] فريد باسيل الشاني، الموقع السابق، 2014/03/20، 10:22:06.

والاجتماعية وقوى الإنتاج) والدولة (البنية الفوقية لظاهرة العلاقات الطبقية ضمن المجتمع المدني)، أما في العقيدة الألمانية فإنها تناقش المجتمع المدني على أنه مصدر حقيقي لمسرح التاريخ بكامله، وذلك هو الذي يفسر الأحداث السياسية وتغيراتها والقانونية والنمو الثقافي الذي يبني المجتمع المدني، وهكذا فإن مفهوم ماركس قد تم تبنيه من قبل غرامشي الذي يناقش العلاقات القسرية بين الدولة والأوجه الاقتصادية للإنتاج الموجودة في المجتمع المدني،وهذه المساحة من الحياة الاجتماعية بدأت بالظهور على أنها تمثل محيط المواطن العادي ومواقفه الفردية، وقد طرح هذا الشكل من العلاقة بين المجتمع والدولة ووضعهما في صيغة مفردة تتضمن تعارض حياتين إحداهما حياة خاصة والثانية حياة عامة، لعبا دورا مهما في التحليل الماركسي المعاصر للعقيدة والنفوذ.

كما أن البنك الدولي يرى أن المجتمع المدني بأنه تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، وتمارس نشاطها في الحياة العامة، ويشير إلى جمعيات المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، الجمعيات الخيرية، والمؤسسات، وهي تعتبر حسب غرامشي وجود خاص خارج نطاق الدولة، بالرغم من كونه على علاقة جوهرية بها.[1]

2- إسهامات الفكر العربي الإسلامي

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها وتبيئتها في الثقافة العربية، بحيث جاء نتيجة الاهتمام الكبير للفكر الليبرالي، مما يعني أن الفكر العربي لم يتعامل مع

[1] سميح محسن، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي- التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، 2014/03/17، 21:32:52، (/دور-المجتمع-المدني-في-التحول-الديمقرا-2/2010/12/31/http://blog.amin.org/sameeh).

المفهوم قبل تلك الفترة باعتباره ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، لا على المستوى الفلسفي النظري ولا على مستوى الاستخدام ألأداتي الإيديولوجي.[1]

فإن المجتمع المدني أصبح منذ السبعينات وبدرجة أكبر منذ الثمانينيات صرعة من صراعات الخطاب العربي، متأثرا بالمجتمعات الأوروبية، وقد عرف تداولا كبيرا خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (مثل الجزائر، تونس، مصر...الخ)، غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم، وذلك بسبب الانتقائية والتحيز في استخدامه كل حسب حاجته.

ففي أدبيات هذا المصطلح قد استخدم هذا المصطلح بمعاني مختلفة متنافرة، فهو أحيانا مرادف للديمقراطية، وأحيانا لحرية السوق، أو للحرية، أو حقوق الإنسان، وأحيانا يستخدم كمرادف لمجتمع المدينة، ويخلط أحيانا أخرى بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أو المجتمع السياسي، وتقصى الأحزاب لدى البعض من حدود هذا المفهوم، بينما تقصى الأحزاب الإسلامية فقط لدى البعض الآخر... ، إلى غير ذلك من الاستخدامات الوظيفية أو الانتقائية المنحازة، والتي لا ترقى إلى صياغة وتأصيل فكر اجتماعي وسياسي رصين، بل تكرس الاضطراب والفوضى التي لا تنحصر في مستوى فهم المصطلح ومدلولاته، بل تمتد لتشمل المواقف العربية المختلفة إزاء هذا المفهوم في حد ذاته، والتي تتراوح بين التقبل والرفض والتحفظ، ففي حين يتجه فريق من المفكرين العرب إلى التبني التام أو الشبه تام لكل

[1] كريم أبو حلاوة، المرجع السابق، 108.

ما هو غربي، يقينا منهم أن الطريقة الغربية إلى المجتمع العربي طريقة حتمية لا رجعة عنها، ركونا إلى إيمانهم بكونية حركة العولمة وترابط مساراتها وأحادية اتجاهاتها.[1]

تتجه بعض التيارات إلى رفض المفهوم، وتنكر إمكانية قيام مجتمع مدني عربي على الإطـــلاق، نظرا لتناقض قيم المجتمع المدني مع القيم الإسلامية حسب ما تدعيه، بينما يتعرض البعض الآخر على هذا المفهوم باعتباره وليد تجربة وظروف مغايرة لتلك التي مرت بها المجتمعات العربية، في حين يقتصر رفض زمرة من المفكرين على المصطلح أو التسمية ذاتها فيدعون للبحث عن بـــدائل تتناســـب مـــع خصوصية التاريخية والثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية.

غير أن هذه الاتجاهات مهما اختلفت وتعارضت فإن الحقيقة لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمـــع المدني أصبح من مفردات اللغة السياسية والاجتماعية اليومية، ولعل هذا الاختلاف في المعنى والعجـــز عن التحديد الدقيق للمصطلحات التي نستخدمها راجع إلى جدة استخدامها واقتباسها من ثقافـــات أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات الـــتي ارتبطـــت بهـــا، واختزالها عادة إلى معنى ضيق يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها، وإلى التبادل السريع في المضمون النظري للمصطلح والناجم عن تبادل التجربة العملية السريع لمجتمعاتنا، ثم إلى السياق الذي تستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجيل السياسي ألعقيدي والعملي.[2]

[1] حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، الفصل الخامس عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت-لبنان، ط2، 2001، ص 686-689.

[2] أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 25.

إن ما يجدر ذكره حول المجتمع المدني في الفكر العربي هو أنه رغم شيوع استخدام هذا المصطلح في الخطاب الفكري والسياسي العربي إلا أنه يعاني من الاختلاط والاختلاف وضعف التأصيل النظري، رغم كونه موضوع العديد من الندوات والملتقيات الفكرية، كما كان محور اهتمام العديد من المفكرين أمثال: سعد الدين إبراهيم، أماني قنديل، أحمد شكر الصبيحي، برهان غليون.... وغيرهم ممن تناولوا المجتمع المدني بالاهتمام والبحث. غير أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى وضع معالم نظرية علمية عربية، أو خلق تيارات أو مدارس تؤطر الاختلاف والتنوع ضمن اتجاهات علمية واضحة، وإنما بقيت جهودا فردية متشتتة تجعل من الصعوبة بمكان العثور على نماذج ممثلة لمواقف الفكر العربي المعاصر إزاء مفهوم المجتمع المدني على عكس الحال بالنسبة للفكر الغربي.

ثانيا: التعاريف المختلفة والمفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له وفي علاقته بالمفاهيم المرتبطة به.

1- مفهوم المجتمع المدني:

باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...الخ. [1]

فعبد الغفار شكر فيعرفه بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة...إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها، كالحركات الاجتماعية والمنظمات الغير الحكومية،

[1] صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، بغداد، مطبعة الرواد، 2005، ص28.

كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات الاجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها، بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإرادة السلمية للتنوع والاختلاف"[1]، نستنتج من هذا التعريف أن جوهر ودور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، إضافة إلى دورها في خلق ثقافة المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى كي لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

أما **ستيفن ديلو** (**Steven Delue**) فيعرفه بأنه الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، تشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد، حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة، ويستطيع الأفراد الانضمام إليها.

أما **ريموند هينيبوش** (**Remend Hunewoboch**) فقد عرف المجتمع المدني بأنه "شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية تشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطه بالدولة وسلطتها"[2]، كما يعتبر المجتمع المدني عبارة عن حيز مستقل يعمل كمضد ضد

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] زهير بوعامة، التحول الديمقراطي في الجزائر : "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي10-11 ديسمبر 2005 ، دار الهدي، عين مليلة، 2005، ص 112.

سلطة الحكومة المركزية، وهذا ما يشجع على وجود مناخ خصب للجماعات المختلفة، تمكنها من تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات.

2- المجتمع المدني والمفاهيم المرتبطة به:

المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها، في تحديد القوى المكونة له وفي هذا الصدد نجد أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني، لذا توجب علينا توضيح الفرق المفاهيمي بين المجتمع المدني وبين المجتمع الأهلي والأحزاب السياسية.

أ- **المجتمع المدني والمجتمع الأهلي**: فالمجتمع الأهلي يشتمل على الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف التي تستند إليه، وهي في الغالب مستوحاة من المذاهب الدينية وعاداتها ذات الصبغة الطائفية، تمزج بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع والمتطلبات الزمنية المعيشية، لذلك كانت تخضع للسلطة القائمة التي لا يعاد النظر في شرعيتها ولا يتم مساءلتها أو محاسبتها.

أما المجتمع المدني فيشمل على مؤسسات مدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الناس ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الثقافية والنسوية والمدافعة عن حقوق الإنسان.

ب-**المجتمع المدني والأحزاب السياسية**: إن كلا من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني يلتقيان في كونهما لا يمارسان السلطة، إلا أن الأحزاب السياسية تعمل للوصول إلى السلطة واحتكار العنف البدني الشرعي، وهي تسعى جاهدة للوصول إلى هذا الهدف، عن طريق القيام بعدة أنشطة سياسية على رأسها المشاركة في الانتخابات والحصول على أكبر قدر من الأصوات،

فالأحزاب السياسية تحصر في غالب الأحيان اهتماماتها بالقضايا السياسية بينما لا يهدف المجتمع المدني للوصول إلى السلطة بل إلى مراقبتها، كما يهتم بالقضايا البعيدة عن السياسة وإن مارست في الكثير من الأحيان السياسة، وذلك بتدخلها في التوجهات السياسية العامة للبلاد أو قيامها بإضرابات ذات طابع سياسي،[1] بقصد تأثير ومراقبة السلطة، ولذا لا ينبغي إدخال الأحزاب السياسية ضمن مكونات المجتمع المدني[2].

ثالثا: خصائص المتجمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة للظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها **صموئيل هانتغتون** (Samuel Huntington)، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:[3]

أ- **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** ويقصد بها التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيف الجيلي: أي قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
- التكيف الوظيفي: قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات للتكيف مع الظروف المستجدة.

[1] الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص26.

[2] حسن قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟، ط 2، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2000 ، ص57.

[3] أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص25 .

ب-**الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسطرة. ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

- الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.
- الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية.

ج- **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د- **التجانس في مقابل الانقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

رابعا: مقومات المجتمع المدني:

يتوفر المجتمع المدني على مجموعة من المقومات لا تخرج عن أربعة عناصر أساسية يقوم عليها هي:

أ- **الحرية أو الطوعية**:إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البني الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبني المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار، كالجماعات القرابة مثلا(الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم، إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أو معنوية.[1]

ب- **المؤسسية أو التنظيم الجماعي**:يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات، يضم كل تنظيم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغيير وكذا مختلف قوانين المنظمة حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم (الرسمي أو

[1] حليلو نبيل وصونيا العيدي، المجتمع المدني وإستراتيجية التنمية المحلية، المجتمع المدني ودوره في التنمية- الأدوار والتحديات، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، ولاية الوادي- الجزائر، 2005،ص 134.

شبه الرسمي)، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع عضويات، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذي لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب، أندية، نقابات، اتحادات أو غرف تجارية، صناعية أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط)، فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر.

ج- **الغاية والدور**:إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي، فهذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية،لخدمة مصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.

د- **المنظومات الأخلاقية**:يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية... الخ، ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة السلمية للخلاف وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 134.

خامسا: أدوار المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية والبيئة... إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه التنظيمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية، وهذه الأخير تعبر عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمع، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عددا من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في ثلاثة نقاط رئيسية:

أ- **التنشئة:** تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة الاجتماعية والسياسية، فهي تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية والديمقراطية، لا تتاح عادة في نطاق الأسرة والمدرسة والعمل، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ويحرصون على توسيعه، كما تساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه، وتقويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه.

ب- **التمثيل:**تقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، وتنوب عنهم في تبليغ انشغالاتهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام، وتنوب عنهم في المساهمة في صناعة واتخاذ القرار، كما تمثلهم إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه وهواجسه، ولكنه يستطيع من خلال عضويته تحقيق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام. [1]

[1] المرجع نفسه، ص 135.

ج- **الضبط**:إن تنظيمات المجتمع المدني هي تحصن الفرد ضد تغول الدولة وسطوتها من جهة، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى، أي أنها بقدر ما تعتبر قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد الأفراد، فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأفراد، وتجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وتعتبر أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي.[1]

سادسا: واقع المجتمع المدني في الوطن العربي

لقد تراوح تاريخ نشأة فكرة ومفهوم المجتمع المدني وكذا ممارسته في الوطن العربي بين الانتعاش والانتكاس عبر مختلف المحطات التاريخية التي مر بها، ويذهب " توفيق المديني" إلى إرجاع تاريخ المفهوم في المنطقة العربية قبل حتى أن يظهر في العصر البرجوازي الحديث في أوربا، حيث أن المنطقة تعتبر أول المناطق في العالم التي عرفت العمل والوعي الاجتماعيين المتجسدين في الأسطورة والدين، ولعل "ابن خلدون" بما قدمه للفكر الإنساني من إسهامات خلاقة في مجال الاجتماع والعمران قد قدم أهم مؤشرات الدالة على خصوبة الفكر العربي الإسلامي من الناحية الممارستية النظرية والعملية، والتي كانت الدالة بحق على المؤشرات المفتاحية التي ستعرف لاحقا بعض المعاصرين الغربيين على أنها المكونات الأساسية للمجتمع المدني كمفهومي "التأنس" و "العصبية"، وغيرهما من المفاهيم الهامة التي ركزت عليها دراساته في العالم العربي الإسلامي، وقد ظلت التجارب العربية تتجاذبها أطراف بين الظهور والأفول منذ ذلك الزمن حتى العصر الحديث نتيجة لجملة من العوامل الخارجية (الاستعمار

[1] حليلو نبيل وصونيا العيدي، المرجع السابق، ص 136.

الغربي...) والعوامل الداخلية (التبعية...)، والتي تعبر في جميع الأحوال عن الاستقرار واللاتوازن وحالات الاختلال الاقتصادي السياسي، الاجتماعي وحتى الحضاري.[1]

ويذهب "عابد الجابري" إلى أنه وبعيدا عن المقارنة بين ظروف أوربا الغربية وبين ظروف العالم العربي يمكن بشكل ما استحضار التجربة الليبرالية التي عرفتها وتعرفها الأقطار العربية، فقد كانت هناك حياة ليبرالية سياسية واقتصادية، وكان هناك مجتمع مدني في طور التأسيس على الأقل في كل من مصر وسورية قبل منتصف خمسينيات القرن 20م، ومع ذلك فالتجربة قد فشلت نتيجة لسلوكها مسلك الانقلابات مما أعطاها بعدا عسكريا لا مدنيا، لتشهد التجربة فتورا كما يبدو إلى غاية مطلع العشرية السابعة من نفس القرن، ولعل من أسباب هذا التأخر يتعلق بكون المجتمع المدني بالدرجة الأولى يرتبط بمجتمع المدن، وما ينتجه ذلك من مؤسسات ينشئها السكان الحضريون بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، السياسية والثقافية، وذلك على نقيض المجتمع البدوي والقروي، وهذا الشكل الأخير في الواقع هو ما هيمن على العالم العربي بمؤسساته وسلوكياته وتقاليده وعقيدته سواء كان ذلك من خلال الانتشار الهائل لهذه المناطق، أو لظاهرة التريف التي تعرفها جل المدن العربية.[2]

ولعل ذلك كان واحدا من أهم العوامل المعرقلة لنشوء ونشاط المجتمع المدني في الوطن العربي وارواجها وتطورها، ضف إلى ذلك أن عملية التحول الحضاري الذي تعرفه المنطقة بالانتقال من حضارة البداوة والقربة إلى حضارة المدينة، ومن مجتمع المؤسسة الطبيعية إلى مجتمع المؤسسة العقلانية،

[1] العيدي صونية، المجتمع المدني....المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي-جوان 2008، ص 13-14.

[2] المرجع نفسه، ص 14-15.

هي في الحقيقة عملية متسارعة الوتيرة تتحكم فيه التحولات الحضارية العالمية لا هي وليدة جـــوف مجتمعاتنا وبفعل تطور داخلي، الشيء الذي جعلها تتعرض لتقلبات وانتكاسات.

إذن فقد أثيرت من جديد قضية المجتمع المدني في الوطن العربي كموضوع مركزي للـــتفكير في بلدان المغرب قبل المشرق في فترة السبعينيات، وذلك بعد دخول مؤلفات "أنطونيو غرامشـــي" أيـــن بدأت بالرواج جملة من المفاهيم المحورية أهمها "المثقف العضوي" في مقابل "المثقف التقليدي" و"الكتلة التاريخية" و "المجتمع المدني"...الخ، إلا أنه لم يتم التعامل مع المفهوم الأخير قبل ذلك كظاهرة مستقلة بحد ذاتها على مستوى التأصيل النظري ولا على مستوى الاستخدام الأدائي الإيديولوجي.[1]

ويذهب "الحبيب الحنجاني" إلى أن أهم ما ميز رواج مفهوم المجتمع المدني في فترة هو استخدامه ببعده السياسي أساسا كإرادة لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية، فبعد أن انتقل المفهوم إلى الـــدول المغاربية في السياق الحالي للأزمة التي تهز هذه المجتمعات وما نتج عنها من تغييرات بنيوية، ثم شهدت هذه الموجة انتشارا أكثر كثافة في الثمانينات، كحركات تشكيكية في مشروعية الدولـــة الوطنيـــة، وبشكل أخص في تونس والجزائر، بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية.[2]

وكان ذلك انعكاسا لعدة عوامل ساهمت في هذا النمو والتزايد الســـريع للمنظمـــات غـــير الحكومية في المجتمعات العربية نذكر منها ضعف الدولة وتراجعها عن عدة ميادين لصالح قوى المجتمع المدني بعد تزايد وعيها بدورها القطري والقومي، إضافة لتنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان، بتزايد احتياجات الأفراد والجماعات التي لم تعد تلبيها الدول العربية، كما اتســـاع

[1] كريم أبو حلاوة، المرجع السابق، ص 99.

[2] نفس المرجع ، ص 100-101.

نطاق التعليم بين السكان العرب، وبداية ظهور المؤسسات الخاصة، وأخيرا نمو هامش الحرية إثر عجز الدولة عن السيطرة على المجتمع، وتطور أساليب المراوغة والتحايل على الدولة لدى المواطنين.[1]

إذ ذهب "سعد الدين إبراهيم" إلى أن الوطن العربي يشتمل على حوالي 70 ألف منظمة غير حكومية جلها في مصر والجزائر، ويضم المغرب حوالي 30 ألف جمعية، وتضم تونس 5000 جمعية، في حين تضم الجزائر حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد أحداث 1988.[2]

سابعا: المجتمع المدني في الجزائر:

تعتبر الجزائر جزءا من الوطن العربي لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني فيها بمعزل عن سيرورة التجربة التاريخية التي أفرزت الوضع الحالي للمجتمع المدني العربي ككل، وربما كان الحديث عن المجتمع المدني الجزائري في كثير من جوانبه تكرارا عنه فيما يتعلق به في معظم بلدان الوطن العربي، فالجزائر أيضا قد عرفت المجتمع المدني كظاهرة قبل تداوله كمصطلح على المستوى الخطابي.

قد شهد المجتمع الجزائري المنظمات الأهلية التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع التقليدي، مثل الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية (مثلا في الجزائر الجمعيات الأمازيغية: مثل "تاجمامت" أو "التويزة" إضافة إلى تنظيمات خيرية ذات طابع محلي أو إقليمي) والجمعيات الدينية والمساجد ودور العبادة، الزوايا، الأوقاف... الخ، والتنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينات (مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ بوعمامة، محمد بوضياف، الشيخ المقراني، العربي التبسي...الخ)، وغيرها من

[1] أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 74.

[2] عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 266.

المؤسسات الاجتماعية الطوعية التي كانت تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها في كل صغيرة وكبيرة، ولكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن.[1]

هذا النمط من المؤسسات المدنية عرف نشاطا وحركية في المجتمع الجزائري حتى فترة الاستعمار الفرنسي أين شهد المجتمع بداية مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني الذي بدأت مؤسساته التقليدية تتلاشي بالتدريج مع أنها لم تختفي نهائيا، ولا يزال العديد منها قائما في المجتمع الجزائري الحديث، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض التشكيلات المدنية الحديثة في الظهور (جمعيات، نوادي، أحزاب...)، والتي برزت إلى الوجود بشكل جلي وكبير، خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين مثل حزب شمال إفريقيا، حزب الشعب، جمعية العلماء المسلمين... وغيرها من المنظمات التي برزت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية في بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة تخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال، وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.[2]

[1] العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد 03، 2013، وهران- الجزائر، ص 13-14.

[2] حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، رسالة غير منشورة، 2010-2011، ص 26-29.

لم تظهر الحاجة إلى وجود المجتمع المدني في الجزائر المستقلة حديثا، حيث تبنت الدولة النظـــام الاشتراكي الذي يحمل في طياته شعارات العدالة والمساواة والتعاون...الخ، مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى بانتفاء أسباب وجودها (على الأقل ظهريا)، وفي ظل دولة تسلطية تفرض وصايتها على الشعب في كل صغيرة وكبيرة، وتقيد حريته في التعبير والمبادرة وتشكيل المنظمات الشعبية المستقلة، وحتى تلك المنظمات القليلة التي كانت قائمة منذ الاستقلال حتى الثمانينيات كانت خاضعة للحزب الحاكم وتابعة له. لقد فقد المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماتـــه، في ظـــل الاتكالية لدى الشعب والتي خلقتها ممارسات الدولة الوصية على شعب غير واع وغير ناضج سياسيا وغير قادر على المساهمة في تسيير شؤونه، وخاصة في إطار اقتصاد ريعي يعتمد على البترول الـــذي كانت أسعاره في أعلى مستوياته، فلم تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمـــات تـــوازي عمـــل الدولـــة ومجهوداتها وتملأ الفراغ الذي تعجز الدولة عن الوصول إليه وتغطيتها، وتساهم إلى جانبها في تحديـــد وتطبيق مسارات الدولة وتوجيهاتها، لذا لم تبق في الساحة سوى قلة من منظمات الجماهيرية التابعـــة للإدارة المركزية للحزب الحاكم، وهو ما يجعلها تخرج من نطاق المجتمع المدني، إضـــافة إلى جانـــب المؤسسات التقليدية العرفية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ القدم، والتي ينحصر نشاطها عمومـــا في مستويات محلية ضيقة إلى جانب بعض التشكيلات السياسية السرية.[1]

شكلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري، حيـــث فســـح الدستور الجديد 1989 مجالا لانتعاش المجتمع المدني إذ أقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير... وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام

[1] حدة بولافة، المرجع السابق، ص 77-85.

بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي، وخاصة على مستوى وسائل الإعلام المفرنسة، بل وحتى السلطة في حد ذاتها.[1]

لقد انسحبت الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض فيها هيمنتها ووصايتها على المجتمع، تاركة المجال فارغا ورائها، لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى بلغت في وقت قياسي حجما مذهلا، إذ تشير بعض الأرقام إلى وجود ما يقارب من خمس وعشرين ألف منظمة أو جمعية غير حكومي في الجزائر أواخر الثمانينات، مقابل سبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كله، غير أن غالبية هذه التنظيمات صغيرة الحجم تمارس نشاطها على مستويات محلية، في حدود إمكانيات المادية والفنية المحدودة، ونظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة في الثقافة الجزائرية فإنها لم تنعكس على مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، و لم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي لم تزل تحتفظ على طياتها بممارسات الدولة التسلطية للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع.[2]

وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي شغلت مساحة هامة من الفراغ الذي أفرزه تخلي الدولة عن أدوارها الرعائية، إذا اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد القرار

[1] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة غير منشورة، 2010-2011، ص 33-40.

[2] المرجع نفسه، ص 43-46.

بالتعددية الحزبية، سبب ذلك انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، وكانت فيها الحاجة جد ملحة لمجتمع مدني قوي يدعم جهود الدولة ويقوم بما عجزت عنه في حل المشاكل المتفاقمة في المجتمع.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثانية بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف (57000) جمعية اجتماعية، أو على مستوى الأحزاب التي يقارب عددها الستين حزبا، وأخيرا فقط في 2012 بلغت حسب آخر التقارير من وزارة الداخلية إلى ستة وتسعين ألف (96.144) جمعية بين الولائية والوطنية، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها، غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره.

الخلاصة:

أخذ المجتمع المدني على المستوى الفكري بعدا مرنا ومطاطا، فهو منذ ظهوره في القرن السابع عشر إلى يومنا هذا جسد مفاهيم مختلفة باختلاف الزمان والمكان وحتى الأشخاص، غير أن الثابت فيه هو جملة من المقومات التي تتضمن الحرية والاستقلالية والتنظيم الجمعوي وتجسيد التسامح والاختلاف والحل السلمي للصراع، إلى جانب السعي نحو تحقيق أهداف مختلفة تخدم المجتمع ومختلف جماعاته في شتى المجالات.

إن الأهمية التي يحتلها المجتمع المدني بمؤسساته التي تمارس أدوارا هامة في المجتمع كالتمثيل والتنشئة والضبط، جعلت منه العمود الفقري للنظام الاجتماعي في البلدان الغربية المتقدمة، والتي يملك فيها المجتمع المدني من الفعالية والتأثير على مستويات اتخاذ القرار، وكذا على التعبئة والتنظيم والتوجيه للجهود الشعبية التطوعية بما يجعلها في المسار التنموي، غير أن في البلدان العربية يعاني التذبذب والضعف وتسلط الدولة، ورغم الحجم الكبير لتنظيمات المجتمع المدني إلا أن دورها يتناقض مع حجمها، فهي لا تكاد تحدث تأثيرات معتبرة في الساحة الاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تتميز بها المجتمعات العربية عموما بما فيها الجزائر، على عكس الدور البناء والهام الذي مارسته المؤسسات المدنية التقليدية في المجتمع العربي الإسلامي منذ القديم، والذي تقلص وجودها وتلاشى دورها بظهور المؤسسات الحديثة وخاصة في المناطق الحضرية.

إن قوة وفعالية مؤسسات المجتمع المدني التي خبرتها التجربة العربية القديمة والممارسة الغربية الحديثة، تنعكس على مستوى التطور والتنمية الاجتماعية والسياسية من خلال تجسيدها للمشاركة الشعبية وترسيخ روح المسؤولية والاعتماد على النفس في حل مشكلات المجتمعات.

الفصل الثاني:

قيم المواطنة أبعادها ومستوياتها

أولا: القيم مفهومها، وأهم مصادرها

1- مفهوم القيم الاجتماعية

2- خصائص القيم

3- مصادر القيم

4- وظائف القيم

5- تصنيف القيم

ثانيا: قيم المواطنة مفهومها، مقوماتها ومجالاتها

1- مفهوم المواطنة ومعانيها

2- الوطنية والمواطنة

3- خصائص المواطنة ومجالاتها

4- مستويات ومكونات المواطنة

5- أسس المواطنة

الخلاصة

تمهيد:

اهتمت الأديان وخاصة منها الإسلام والبشرية بوضع موازين عادلة وقيم صادقة لكل سلوكيات الإنسان في هذا الكون، لأن الإنسان من طبيعته وفطرته إعطاء الأمور قيمة ومنح الأشياء معنى واهتماما، فكلما كانت هذه الموازين وهذه الأحكام مستقاة ومستخلصة من المنبع الصحيح، أصبحت أحكام الإنسان قريبة من الصواب مما ينعكس عليه بالاستقامة والاتزان وعدم التناقض، فبعد أن تعرضنا للمجتمع المدني سيرورته التاريخية ودوره الفعال في بناء أركان المجتمع وتنميته من جوانبه المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجميع الفئات البشرية وخاصة منها عنصر الشباب، نقف في هذا الفصل على أهمية القيم التي ساهمت وتساهم في وحدة وتنظيم المجتمع وذلك من خلال التطرق إلى المفهوم وتبيين الخصائص ووظائف القيم وتصنيفاتها.

أولا: القيم الاجتماعية مفهومها، وأهم مصادرها

1- مفهوم القيم الاجتماعية:

بنمو الفرد وتعرضه للحياة يكون بحاجة إلى أدوات ووسائل تواصل ومعـــايير تحـــدد ســـلوكه وتوجهه في الحياة اليومية وفي تفاعله مع الأفراد من حوله، وهذه تعتبر خبرات مختلفة يتناولها عن طريق التنشئة الاجتماعية، سواء الخبرات المقصودة أم غير المقصودة، وهذه الأخيرة نسميها "القيم"، فـــالقيم بهذا المعنى تدلنا على ما ينبغي أن نفعل وما لا ينبغي أن نفعل.

تعددت المقاربات والاتجاهات واختلفت في تناولها لتعريف القيمة، باختلاف الميدان والتيـــارات العلمية، لذلك سوف نكتفي بعرض مدخل ومقاربة للمفهوم من منطلق سوسيولوجي، إضـــافة إلى بعض التعريفات المختلفة.

تتفق مدارس علم الاجتماع على أن القيم تعتبر حقائق تعبر عن التركيـــب الاجتمـــاعي في أي مجتمع من المجتمعات، أي أن القيمة واقع اجتماعي موجود لا يمكن إنكاره أو التغاضي عنه، لأنه يمثل أحد معايير السلوك الاجتماعي. ويعرفها (جابلن) على أنها "غاية أو هدف اجتماعي يكون تحصـــيله مرغوبا فيه"[1]، أي أن القيمة هي الهدف الذي يسعى الفرد إلى تحقيقه في المجتمع.

وفي بعض التعريفات ترد بأنها مجموعة مبادئ وضوابط سلوكية وأخلاقية تحدد تصرفات الأفراد والجماعات ضمن مسارات معينة، إذ تصب في قالب ينسجم مع عادات وتقاليد وأعراف المجتمع، لذا فالقيم الاجتماعية إنما هي نوع من المعايير السلوكية والأخلاقية التي ترتبط بمعايير أخـــرى يحـــددها

[1] ثريا التيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2011، ص 60.

الإطار العام للمجتمع والمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها والظروف الموضوعية والذاتية المحيطة به، والمؤثرة في ظواهره وعملياته الاجتماعية.[1]

وقد تفاوتت النظرة للقيم، بتفاوت المنطلقات فتنظر الفلسفة المثالية إليها على أنها مطلقة وخالدة وإلزامية، ولا تخضع لتفكير الجماعة وإنما القيم الصالحة في بيئة معينة هي حتما صالحة في بيئات أخرى، وأما أصحاب الاتجاه الواقعي يرون أن القيم موجودة في عالمنا المادي، وليست خيالا وأنها نسبية ومطلقة.[2]

فهذا ديوي (Dewey) يشير إلى سعة التنوع والاختلاف الذي صاحب موضوع القيم بقوله: "إن الآراء حول موضوع القيم تتفاوت بين الاعتقاد من ناحية، فالقيم ليست في الواقع سوى إشارات انفعالية ومجرد تعبيرات صوتية، وبين الاعتقاد في الطرف المقابل، تعتبر بأنها المعايير العقلية الضرورية التي يقوم على أساسها كل من الفن والعلم والأخلاق".[3]

فالقيم تعتبر مجموعة من المعايير والمقاييس، المعنوية بين أفراد المجتمع، تستعمل للحكم على قيمة الشيء (الأفراد، الأغراض، الأفكار، الأفعال، المواقف)، يتفقون عليها أفراد المجتمع فيما بينهم، ويتخذون منها ميزانا يزنون به أعمالهم، ويحددون به ما هو مرغوب فيه، ويحكمون به على تصرفاتهم المادية والمعنوية.[4]

[1] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[2] صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، الأردن، ط7، 2010، ص 204.

[3] ماجد زكي الجلاد، تعلم القيم وتعليمها، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2007، ص 20-21.

[4] المرجع نفسه، ص22.

2- خصائص القيم

للقيم عدة خصائص أهمها:

أ- القيم قد تكون ثابتة وقد تكون متغيرة: فالقيم بناء على نظرة المثاليين ثابتة لا يطرأ عليها تغيير بتغير الظروف والملابسات والزمان والمكان، لأنها لو كانت متغيرة لاختلطت معاني الخير والشر في نظرهم، وتبقى نسبية القيم واردة باختلاف الزمان والمكان والإنسان، وذلك راجع إلى تصورات الأفراد للقيمة وتقديرها وأهميتها لديهم، فالقيم الإسلامية لا تتغير بتغير المواقف والأشخاص لأنها عامة تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان، أما القيم النفعية في الفلسفة البرجماتية تتغير بتغير المنفعة المترتبة عنها.[1]

ب-القيم قد تكون نسبية وقد تكون مطلقة: فبحسب الاتجاه الاجتماعي فإن القيم تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية وتختلف باختلاف العصور والأزمان. كما يرى الاتجاه النفسي أن القيم تختلف باختلاف المراحل العمرية للإنسان، وبهذا المعيار فهي نسبية. وبعض القيم في نفس الوقت قد تكون مطلقة بمثابة قوانين أزلية دينية أو اجتماعية.[2]

ج- مكتسبة، قابلة للانتقال: الإنسان لا يولد مزودا بالقيم وإنما يكتسبها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية من خلال المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والمدنية، فكل مجتمع يمتاز بدينه وثقافته، ولكن كلما كانت القيم ذات عمق أكبر كان اكتسابها تلقائيا بدون وعي. ومصداق ذلك قول النبي – صلى الله عليه وسلم- : "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو

[1] صالح محمد أبو جادو، المرجع السابق، ص 208.

[2] ثريا التيجاني، المرجع السابق، ص 64.

يمجسانه".فهذا الحديث يدل على أثر التنشئة الاجتماعية في اكتساب القيم. كما أنها من ناحية أخرى قابلة للانتقال من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى كما حدث بعد العولمة من فرض قيم الرأسمالية النفعية على الدول الضعيفة.

د- لها صفة الإلزام: فهي غايات مقبولة اجتماعيا، يخضع لها أفراد المجتمع وقد تكون في صور قوانين اجتماعية من يخرج منها يعرض نفسه للجزاء.

ه- مرتبة ومتدرجة: فهي تخضع لترتيب هرمي معين بحسب أهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، فلكل فرد هرم قيمي خاص به قد يتغير ترتيب القيم فيه هبوطا وصعودا بتغير أهميتها عند الشخص، ويظهر تدرجها واضحا في مواقف الحياة خاصة عندما تتعارض القيم المهمة مع الأقل أهمية فيعمل الشخص على الاختيار ويخضع بعضها للبعض.[1]

و- قد تكون ذاتية وقد تكون موضوعية: فهي ناتجة عن خبرة الفرد وعواطفه ومشاعره وأن هذا الجانب الذاتي هو الذي يطغى على القيمة وبهذا فالقيم مجرد تعبيرات عن رأي شخصي فهي بذلك ذاتية، ولكنها أيضا موضوعات خارجة عن ذات الفرد، فالوعي بالقيمة هو مجرد فعل إنساني وحركة تبادلية بين عالم الأشياء فهي إذن موضوعية، (مجردة عن الذات). موجودة بذاتها كمعان مطلقة ومجردة تمثل إطارا يعيشه الإنسان.[2]

ز- أنها عامة: فهي ذات طبيعة عامة، تجسداتها واقعية تتباين حسب الأفراد والمجتمعات، فالحب مثلا قيمة عامة ولكن عند التطبيق في مجتمعات متباينة تختلف أثارها، فحب الله –سبحانه

[1] صالح محمد أبو جادو، المرجع السابق، ص208.

[2] ماجد زكي الجلاد، المرجع السابق، ص 34.

وتعالى- لدى المسلمين يترتب عليه عمل الواجبات واجتناب المنهيات، بينما لا يترتب عليه شيء عند اليهود مثلا فهم يدعون حب الله ولكنهم لم يتبعوا دينه، يقول الله - سبحانه وتعالى- مخاطبا إياهم: "قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم" (آل عمران: 31).

3- مصادر القيم

تعد القيم فعل تراكمي لعدة مصادر مختلفة ومتعددة، تختلف من فئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فيعدها البعض من الأفكار العقلية المجردة كما يعده آخرون من المجتمع والخبرات أو من الفرد في حد ذاته، وتختلف هذه التأويلات حسب اختلاف مجالات العلماء الذين يدرسونها، وتعتبر القيمة من نتاج الثقافة كالعادات والتقاليد وغيرها، والمعطيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، والأسرة والخبرات والتربية، والقانون والدين وغير ذلك.[1]

فالدين هو مجموعة المعتقدات التي يعتقدها الفرد ويتبناها، من حيث القيم التي يغرسها في الأفراد والجماعات، ونظرا لأهمية الدين في تكريس الإيمان الراسخ والعقيدة القوية فقد أكد العديد من العلماء أن خلاص العالم المعاصر من المشكلات التي تواجهه لا يكون إلا عن طريق الالتزام بالقيم الدينية.[2]

4- وظائف القيم

تؤدي القيمة وظائف في المجتمع كالتوجيه وإشباع الحاجات المادية والروحية، والاختيار بين البدائل ووظيفة التواصل والتفاعل الاجتماعي، التي تضمن لها الرسوخ والاستمرار مدى وجود المجتمع

[1] ثريا التيجاني، المرجع السابق، ص 82.

[2] المرجع نفسه، ص 86.

فهي تقوم بدور المنظم للمجتمع من أجل المحافظة على استقراره، ونوجز بعرضها كما يلي:

أ- الوظيفة الاجتماعية: تتغير القيمة بتغير ظروف المجتمع نظرا لنسبيتها، وجراء التطور الحاصل، وهذا الأخير يجعل القيمة تقوم بوظيفة اجتماعية حتى وإن ضعف أداؤها والحاجة إليها وظهرت قيمة أخرى حلت محل القيم السابقة، لكنها تبقي القيمة كقيمة محبذة.

ب-الوظيفة التوجيهية: تقوم بتوجيه الأفراد والجماعات نحو اتجاهات معينة لتحقيق إرضاء حاجاتهم الروحية والمادية، يكون ذلك على أساس معياري تختاره الجماعة وتضبط خط مسارها حسبه ليصبح ملزما لها. وهذا ما يفسر دور القيم في المحافظة على خصوصية المجتمع.

أ- الوظيفة التفضيلية: من خلال إتاحة فرصة الاختيار من الكم الهائل من القيم الموجود فيه بين بدائل إيجابية وصالحة لتنظيم المجتمع وإرضاء الأفراد والجماعات، على أساس بناء معياري يتضمن قواعد ومقاييس وأنماط السلوك، يحكم من خلالها على قبول ورفض سلوك الفرد.

ب-وظيفة التماسك الاجتماعي: من خلال الثقافة السائدة في المجتمع، وعوامل التغير الاجتماعي والحضاري، تعمل على تماسك المجتمع من خلال القيود والضوابط لتنظم وتكبت الميول والدوافع والأنانية التي تفرق بين الأفراد.

ج- الوظيفة التنظيمية: تقوم بترتيب حاجيات وأولويات المجتمع، من خلال انتمائها إلى نظام معين من الأنظمة أو نسق من الأنساق، يجعلها تنظم أفكار الأفراد والجماعات وتصرفاتهم.[1]

[1] ثريا التيجاني، المرجع السابق، ص 77-81.

5- تصنيف القيم:

يتفق دارسوا القيم على عسر تصنيف القيم تصنيفا شاملا ودقيقا، إلا أننا نعرض لتصنيف القيم على أساس أبعادها المختلفة، وهي على النحو التالي:

أ- **بعد المحتوى:** وهو تصنيف الذي قدمه سبيرنجر (Spranger) وتحدث عن ستة أنماط من القيم، هي: القيم الدينية، السياسية، الاجتماعية، الجمالية، الاقتصادية، النظرية.

ب- **بعد المقصد:** تنقسم القيم باعتبار مقصدها إلى نوعين:

1. قيم وسائلية: تعد وسيلة لتحقيق غايات أبعد.
2. قيم غائية: وهي التي تكون غاية في حد ذاتها.

ج- **بعد الشدة:** تقدر شدتها بدرجة الالتزام التي تفرضها، والجزاء الذي تقرره على مخالفها، وبذلك تنقسم إلى ثلاث مستويات حسب شدة القيم وإلزامها:

1. ما ينبغي أن يكون، وهي القيم الملزمة أو الآمرة الناهية.
2. ما يفضل أن يكون، وهي القيم التفضيلية.
3. ما يرجى أن يكون، وهي القيم المثالية.

د- **بعد العمومية:** تنقسم من درجة شيوعها وانتشارها إلى قسمين:

1. قيم عامة: وهي القيم التي يعم انتشارها في المجتمع كله.
2. قيم خاصة: هي القيم المتعلقة بمواقف ومناسبات اجتماعية معينة، أو بمكان وزمان معينين.

ه- **بعد الوضوح:** تنقسم القيم من حيث وضوحها إلى قسمين:

1. قيم صريحة: هي القيم التي يصرح بها، ويعبر عنها بالكلام والسلوك.

2.قيم ضمنية: هي القيم التي يحملها الفرد مندمجة في سلوكه، وتستدل من ملاحظات.

و- بعد الدوام: تنقسم القيم من ناحية دوامها إلى قسمين:

1.قيم عابرة: هي التي تزول بسرعة، تمتاز بعدم قدسيتها من قبل المجتمع.

2.قيم دائمة: هي التي تدوم زمنا طويلا، وتتخذ صفة الإلزام والتقدير كالقيم الخلقية.[1]

ثانيا: قيم المواطنة مفهومها، مقوماتها ومجالاتها

1- مفهوم المواطنة

المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون. ويعبر عنها على أرض الواقع في مشاركة المواطنين في الشأن العام، يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي، وممارسة المنصب السياسي، ترتبط هذه المشاركة بعمق انتماءهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم دائما للعمل على رقيه وتقدمه. فلا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين: الأول وضع اجتماعي اقتصاد يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية ويجعله يتمتع بموارد مجتمعه على قدم المساواة مع غير، والأمر الثاني مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة والمساواة والحرية وقبول الآخر و التنوع.[2]

إن هذا المفهوم يؤكد بصورة أساسية أهمية مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتحمل المسؤوليات الوطنية التي تخدم الصالح العام، ولعل هذا الأمر هو مضمون الفكر المعاصر حول الأسلوب الأمثل

[1] ماجد زكي الجلاد، المرجع السابق، ص 46-51.

[2] خاضر علي، المرجع السابق، ص 76.

لضمان تحقيق علاقة ترابط وتعاون بصورة متوازنة بين الفرد ووطنه ومجتمعه، وذلك أثناء ممارسته لأنشطته الحياتية، إذا تعتبر أساس الانتماء الذي يؤكد على الوطنية كهوية للدولة.[1]

يرى علماء الاجتماع أن المجتمع القوي هو من يقوم على العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطن على أساس من التضامن والتعاون والقيم المشتركة، وهذا يعني بأنه مجتمع غني بالمواطنة التي تؤدي إلى رقي الشعوب وازدهارها، فإن ضعفت هذه العلاقة فستبرز الفردية والمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة وانتشار ظاهرة المادية المفرطة، وضعف الولاء والانتماء للوطن، ومن ثم تقلص، وتتراجع المواطنة الفعلية.[2]

وتعني المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة.

كما عرفت موسوعة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق وواجبات في تلك الدولة"[3]، وهذا التعريف يؤكد على أن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن واجبات مثل: تنفيذ قوانين الدولة والالتزام بها، والتضحية من أجل الوطن.

[1] أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، دار وائل، الأردن، ط1، 2011، ص 384.

[2] عبدالله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص 72-73.

[3] المرجع نفسه، ص 73.

وعرفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل: حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل: واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم.[1]

وتعتبر هذه العلاقة بين الفرد والدولة والتي تحددها الدولة، وتحكم هذه العلاقة واجبات وضوابط كما أنها تعطي الفرد عدة مزايا مثل: الحماية داخل وخارج البلاد، بالإضافة إلى حقوق سياسية مثل تولي المناصب العامة، كما تفرض عليه واجبات مثل الحفاظ على الدولة والدفاع عنها.[2]

ومن خلال هذا نرى أن مؤسسات المجتمع المدني وكذا مؤسسات التربية والتعليم معنية تماما في إكساب الشباب سلوكيات المواطنة الايجابية وتعزيزها في سلوكياتهم، مع معالجة أشكال المواطنة المطلقة والسلبية منها وبلورتها إلى صور مواطنة إيجابية، كما يجب أن يغرسوا في الشباب سبل وأساليب محاربة المواطنة الزائفة التي ربما أن تكون مكتسبة في سلوكيات بعضهم عن طريق الغزو الفكري أو عن طريق التغرير بهم بمختلف الوسائل والطرق السائدة كوسائل الإعلام، والشبكات المعلوماتية، ومواقع التواصل الاجتماعية وغيرها.

2- الوطنية والمواطنة

أ- **المواطن:** عضو في دولة له فيها ما لأي شخص من الحقوق والامتيازات التي يكفلها الدستور وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها دستور تلك الدولة،[3]وهو الإنسان

[1] عبدالله بن سعيد بن محمد آل عبود، المرجع السابق، ص 74-75.

[2] أماني جرار، المرجع السابق، ص43.

[3] خاضر علي، المرجع السابق، ص97.

الذي اتخذ له بلدا وموطنا، سواء ولد فيه أم لم يولد، يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة العمل، يكون له حقوق وعليه واجبات تجاهه على أساس المساواة والعدل أمام القانون، وصاحب المسؤولية تجاه قضايا مجتمعه وإشكالياته، والعقل الذي يفكر به الوطن، وقلبه النابض، بل هو الإرادة التي تصنع من الوطن رمزا يضاهي بقية الأوطان الحضارية الأخرى.[1]

ب-**الوطن**: يعني محل الإنسان أو الأرض التي ينشأ عليها الإنسان ويتخذها مقرا له، وإليه انتماؤه سواء ولد فيه أم لم يولد، ويحفظ حقه فيه ومؤمن فيه على نفسه وعائلته وماله.

ج- **الوطنية**: هي انتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة من الأرض، وحب أهلها والحنين إليها، والاستعداد للدفاع عن كيانها ضد الأخطار التي تهددها، والعمل على تحسين معيشتها وتطويرها

د- **المواطنة**: هي العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، للجميع فوق تراب الوطن بدون أدنى تمييز على أساس الدين، الجنس، اللون، الموقف الفكري...، ويترتب عليها سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع محاور هي:

-قيمة المساواة: هي حق التعليم والعمل، الجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء.

-قيمة الحرية: تتمثل في حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن، وحرية تأييد أو الاحتجاج، حرية المشاركة الاجتماعية أو السياسية.

-قيمة المشاركة: الحق في تنظيم حملات الضغط، التصويت في الانتخابات، تأسيس أو الاشتراك في الأحزاب، الجمعيات أو أي تنظيم آخر، الترشح في الانتخابات.

[1] عبدالله بن سعيد بن محمد آل عبود، المرجع السابق، ص 73.

-المسؤولية الاجتماعية: تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، تأدية الخدمة الوطنية، واحترام القانون واحترام خصوصية الآخرين.[1]

3- خصائص المواطنة

تتميز بخصائص معينة وإدراك المواطن لها أمر في غاية الأهمية لأنه يدفعه إلى التمسك بها، وفي دعوة غيره إليها، كما يسهم في وقاية المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، ومن هذه الخصائص:

أ- خصائص معرفية: هي قدرة المواطن على التعامل مع المتغيرات والتحولات التي تدور حوله، وتشمل على الوعي بحقوق الإنسان ومسئولياته وفهم الدستور والقانون، ونظام الحكم وكافة المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب-خصائص مهارتية: هي القدرة على المشاركة والالتزام وتحمل المسؤولية، وتشمل امتلاك الفرد العديد من المهارات منها: المشاركة والقدرة على اتخاذ القرار، التفكير الناقد...، فالفرد بهذه المهارات يكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل.

ج- خصائص اجتماعية: وهي الكفاءة الاجتماعية والقدرة على تقدير الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، وولاء للوطن الذي يعيش فيه، والتضحية من أجله.[2]

4- مجالات المواطنة:

يرى "هيبرت وسيرز" أن لقيمة المواطنة أربعة مجالات وأبعاد رئيسية تتمثل في:

[1] خاضر علي، المرجع السابق، ص 97-100.

[2] عبدالعزيز أحمد داود، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة-دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ-، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 30، 2011، ص 262.

أ- المجال المدني لقيمة المواطنة: يمكن أفراد المجتمع من السعي نحو تحقيق الأهداف المشتركة الوثيقة الصلة بالمبادئ والأسس الديمقراطية للمجتمع، مثل حرية التعبير، المساواة، حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات والبيانات المطلوبة.

ب-المجال السياسي لقيمة المواطنة: أي تمتع الفرد بالحق في التصويت والمشاركة، وتعد الانتخابات الحرة والتريهة الركيزة الأساسية لهذا البعد للمواطنة، أي تشير في جوهرها إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية الوثيقة الصلة بالنظام السياسي القائم في المجتمع.

ج- المجال الاجتماعي لقيمة المواطنة: يشير للعلاقة التي تربط بين أفراد المجتمع في سياق مجتمعي معين، إضافة إلى حقوقهم في المشاركة في جوانبه ومجالاته السياسية المختلفة، كما تمتعهم بحقوق الرفاهية والكفاية، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي.

د- المجال الاقتصادي لقيمة المواطنة: يربط مابين الفرد وسوق العمل والاستهلاك في المجتمع، ويتطلب ضرورة تمتع الفرد بشكل ضمني بالحق في العمل والحصول على الحد الأدنى من الوسائل المعيشية وكسب الرزق.

ه- المجال الثقافي الجماعي لقيمة المواطنة: تشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وتتضمن شعورهم بالعزة والكرامة، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة صور وأشكال التمييز بسبب عضويته في مجموعة أو فئة وشريحة معينة في المجتمع.[1]

[1] أسماء بن تركي، النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، رسالة غير منشورة، 2012-2013، ص 198-200.

5- مستويات المواطنة

صنف "بانكس" قيم المواطنة إلى أربعة مستويات رئيسية متداخلة ومترابطة فيما بينها، وهي:

أ- المواطنة القانونية: أكثر المستويات سطحية في هذا التصنيف، يظهر الفرد عضو من المنظور القانوني في المجتمع، وهو بهذا يعبر عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن، والتضحية من أجله.

ب-المواطنة المحدودة: هي انتماء الفرد ومشاركته للمجتمع، لكن تبقى هذه الأخيرة لأجل تحقيق مصلحة شخصية، لا المصلحة العامة لمجتمعه.

ج- المواطنة النشطة: هي المشاركة الفعلية في بناء معالم وتطبيق القوانين والتشريعات في المجتمع.

د-المواطنة الانتقالية: وتعتبر أرقى المستويات في هذا التصنيف، بحيث يتخذ أفراد المجتمع الذين يتبنون هذا النوع مجموعة من الإجراءات العملية لتحقيق الارتقاء بتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، حتى وإن انتهكت إجراءاتهم العملية.[1]

6- المجتمع والمواطنة

هناك إجماع أو اتفاق على دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة المشكلات الاجتماعية، بتفعيل قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع، حيث إن تعريف المواطن بالوطن الذي يعيش فيه وينظمه وقوانينه بل وتقاليده وأعرافه وعاداته هو التربية الوطنية الحقة.[2]

إن المواطنة "الحقة" تفترض بنا أن نبدأ من البيت بالواجب المدني فالمجتمع، فالمواطن الصالح هو الذي يحسن السلوك، ويكون كفؤا لكسب العيش، فالهدف الأساسي للتربية هو خلق مواطن صالح

[1] أسماء بن تركي، المرجع السابق، ص 202-203.

[2] خاضر علي، المرجع السابق، ص 110.

منتج ذو غايات نبيلة، فهو دعامة لوطنه وأمته يسهم في خدمتها بإخلاص بما عليه من واجبات يؤديها في إطار الصدق والأخلاق العالية، بهذا يدعم نهضة بلده ويؤصل روح المعاني الإنسانية.[1]

وتقوم المواطنة على دعائم ثلاث من أجل التربية الوطنية لإيجاد المواطن الفعال المنتج، وهي:

أ- الناحية الفكرية: تزويد المواطن بالمعلومات المتعلقة بشؤون الوطن العامة وممارستها، ويتعرف على حقوقه وواجباته وماهي علاقته بالدولة والمواطنين الآخرين في وطنه.

ب-الناحية العاطفية: تغذية المواطن منذ الصغر بكل عاطفة صادقة نحو وطنه وكل ما يتعلق به، وكذا حب المواطنين الذين يعيشون على أرض الوطن ويشاطرونه آلام الوطن.

ج- الناحية العملية: لا تكون هذه الأخيرة كاملة إلا إذا اقترنت الناحيتين الفكرية والعاطفية بالناحية العملية، فهناك مواطن يعرف كل ما يمكن أن يعرفه عن بلاده، ويشعر في أعماق نفسه بواجب حبها، ولكنه يقف عند حد المعرفة والشعور، فلا يتعداها إلى العمل في سبيل خدماتها.[2]

[1] أماني جرار، المرجع السابق، ص 386.

[2] خاضر علي، المرجع السابق، ص 111-112.

الخلاصة

إن واقعنا المستمد من نماذج عديدة، وعبر مراحل مختلفة، يؤكد على أن صحة وسوء العلاقة بين الفرد والدولة،يحقق عندما يكون الفرد فيها مواطنا بحق داخل دولته، فهذا لا يوفره مجـــرد إصـــدار التشريعات وسن القوانين والتصديق على العهود والمواثيق العالمية، طالما بقيت الأفكار والقيم والمثـــل وأنماط التفكير بين الجماهير على شكل متخلف لهذه العلاقة، فبهذا يتم هدر معظم ما نصت عليـــه هذه الدساتير وتلك المواثيق في غياب الحاكم الملتزم والذي يعد التزامه أمرا أخلاقيا يتوقف على نمـــط الشعوب، بل لابد بتنمية وعي وقدرة هذه الشعوب على أن تكون طرفا فاعلا ومتكافئا معه في رسم وتحديد مصير الوطن، أو بمعنى أدق أن يتحول أفراد الشعب إلى مواطنين يمارسون مواطنتهم بكفاءة.

فتغيير المجتمعات لا يمكن أن يكون إلا بتغيير البشر، وتغيير البشر لا يمكن أن يكون إلا بتغـــيير الذهنية، وأنماط القيم السائدة في المجتمع، وتصويب وتقويم العلاقة بين الدولـــة والمحكـــومين داخـــل مجتمعاتنا، ولأن الإصلاح يصعب تحقيقه دون صقل وتهذيب وتقويم الإطار الثقافي المتحكم في تلـــك العلاقة، بما يتضمنه من قيم واتجاهات ومثل وأفكار ومهارات وأنماط تفكير، وتحويل الفرد إلى مواطن لا يتم إلا بتحرير ذهنه من "أقفاص الذعر والتقديس والاستسلام والخضوع"، وتنقية قيمه مما يعلق بها من قيم ترسخ الاستسلام للأمر الواقع، وتأكيد العجز عن التغيير.

ومن المفترض في العديد من مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بوظيفتها، وأن تقوم بـــدورها في التوعية والتربية على المواطنة التي لها شقان: حقوق يقابلها واجبات والتزامات بالولاء والطاعة للدولة ولقوانينها، واعتماد أساليب التغيير والتطوير والحوار السلمي والحضاري، ونبذ أساليب العنف بكافة صوره وأساليبه.

الفصل الثالث:

محددات الدراسة الميدانية

أولا: تعريف بمؤسسات المجتمع المدني المعنية بالدراسة

أ- جمعية نور العلم

ب- أكاديمية جيل الترجيح

ثانيا: مجتمع البحث وعينته وأدواته

1- مجتمع البحث

2- عينة الدراسة

3- منهج الدراسة

4- مجالات الدراسة

5- أدوات جمع البيانات

ثالثا: خصائص عينة الدراسة

تمهيد:

إن الفرق بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية يكمن عموما في الخطوات المنهجية المتبعة للتوصل إلى هذه المعرفة، ولا تتم المعرفة العلمية إلا بإتباع خطوات وقواعد المنهج العلمي في التعرف على حقائق الظواهر، ولهذا فإن نتائج البحث العلمي تقترب أكثر فأكثر من اكتشاف الحقيقة كلما كانت الإجراءات المنهجية أكثر دقة وملائمة لموضوع البحث وظروفه.

وفي هذا الفصل سنحاول توضيح الجانب المنهجي للبحث وتختلف الوسائل والإجراءات المنهجية المتبعة وكيفية استخدامها مع تبرير كل ذلك، بدءا بالتعرف على خصائص مجتمع البحث، ومجالات الدراسة لإرساء موضوع البحث في الإطار الميداني، ومن ثم عرض عينة الدراسة، ويليه التعرف على المنهج المتبع في البحث، وكذا أدوات جمع البيانات المستعملة.

أولا: تعريف بمؤسسات المجتمع المدني المعنية بالدراسة

1- جمعية نور العلم

هي جمعية ولائية مجالها الجغرافي ولاية غرداية، تأسست في 1996، وهي ذات طابع ثقافي اجتماعي متخصصة، تهتم بانشغالات طلبة جميع أطوار التعليمية، وكذا المتخرجين وتعمل على توجيه الطلبة في مختلف أطوار التعليم، وتتوج المتخرجين، وتقوم بنشر بحوث الطلبة ورسائلهم الجامعية، وتعمل على تنظيم ملتقيات وندوات ومعارض، وكذا تنظيم رحلات ومخيمات لصالح الطلبة.

ومن أهداف الجمعية تكون الطالب في مختلف أطوار التعليم، ورفع المستوى العلمي والفكري للطالب بتشجيع المواهب وتنمية المبادرات، والعمل من أجل بعث النشاط الثقافي في المجتمع، وتوظيف الإنتاج العلمي والفكري للطلبة المتخرجين، وترسخ أسس الحوار المثمر في إطار الاختلاف وتعدد المشاريع، ودراسة مشاكل الطلبة والمتخرجين والاهتمام بها وإيجاد الحلول الملائمة في حدود المستطاع.

2- أكاديمية جيل الترجيح

هي مؤسسة مدنية تكوينية غير ربحية تحت اسم "أكاديمية جيل الترجيح للتأهيل القيادي"تم إنشائها في 09 فيفري 2009، مجالها الجغرافي الجزائر ، تتمثل رؤيتها في تكوين اثنى عشر ألف قائد مثقف ورباني وماهر وفعال يشرفون على شبكة من مائة وعشرين مؤسسة مدنية فاعلة عامة ومتخصصة لخدمة النهضة الإسلامية ويقودون تيارا واسعا من الشباب. ورسالتها تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع المتخصصة في إعداد جيل قيادي رباني ذي كفاءة واقتدار يقود المجتمع الجزائري للنهضة الحضارية الشاملة ويساهم في نهضة الأمة، وتقوم بتنفيذ برامجها على مستوى الأفواج الولائية،

ومنها فوج ولاية غرداية، الذي تم إنشائه هو الآخر في 26 مارس 2011، ويواصل نشاطاته في ربوع الولاية، بالتنسيق مع الأفواج الأخرى عبر تراب الوطن والمركزية.

ثانيا: مجتمع البحث وعينته وأدواته

1- مجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث على أنه مجموعة عناصر لها خاصية، أو عدة خصائص مشتركة، تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجرى عليها البحث والتقصي.[1]

مجتمع البحث الذي أجريت عليه الدراسة هم الشباب المنتسبون والذين يترددون بانتظام على الجمعيات الولائية والوطنية (التي لها فرع أو مكتبها في غرداية) مجالها الجغرافي ولاية غرداية التي نخصها بالدراسة.

والدراسة السوسيولوجية التي أجريناها كانت تتمحور حول جمعيتين الأولى جمعية ولائية وهي جمعية نور العلم، والثانية جمعية وطنية لها فرع في ولاية غرداية وهي أكاديمية جيل الترجيح

2- عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها "مجموعة جزئية من الأفراد أو المشاهدات أو الظواهر التي تشكل مجتمع الدراسة الأصلي، فبدلا من إجراء البحث أو الدراسة على كامل مفردات المجتمع يتم اختيار جزء من تلك المفردات بطريقة معينة".[1]

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية: تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 298.

يفرض موضوع البحث، نوعية العينة التي تكون معبرة عن مجتمع البحث المدروس وممثلة له حق تمثيل، وقد دعت الحاجة للاعتماد على العينة المقصودة " التي تتكون من وحدات معينة يعتقد منها أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل... وهذه الوحدات تتميز بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع وهذه تعطي نتائج أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها مسح المجتمع كله".[2]

وتعرف العينة المقصودة بأنها "العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، كما يتم اللجوء لهذا النوع من العينات في حالة توافر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي".[3]

3- منهج الدراسة

"المنهج يعرف على أنه مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، وتوسيع نطاق المعرفة والتعرف على الجوانب المجهولة".[4]

---

[1] محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل، عمان، ط2، 1999، ص 83.

[2] فاطمة عوض صابر وميرقت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2002، ص196.

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 96.

[4] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفر، الجزائر، 2002، ص 29-30.

"والمنهج يصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين، فهو عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة، للكشف عن حقيقة هذه الظاهرة أو تلك ".[1]

فلكون القصد من هذا البحث وصف الظاهرة المدروسة وتفسيرها، لهذا فقد اعتمدت الدراسة من بين المناهج المتعددة المنهج الكمي الذي يمدنا بمعلومات رقمية دقيقة ومضبوطة عن الظاهرة المدروسة، وعلى هذا فكان هذا المنهج يتماشى مع طبيعة موضوعنا لوصف وتفسير دور الجمعيات في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

4- مجالات الدراسة

أ- المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للبحث في المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته، وفي هذا البحث فإن مجتمع الدراسة كما يدل عليه عنوانه هو مؤسسات المجتمع المدني وبالضبط الجمعيات، التي تنشط في المجال الثقافي والاجتماعي والتعليمي لمدينة غرداية، ذات الطابع الولائي والوطني، وقد شهدت مدينة غرداية في سنة 2002 ما يقارب 672 جمعية عبر تراب الولاية، بين الجمعيات المهنية، الدينية، الرياضية، الثقافية، العلمية...وغير ذلك،[2]

ومن هذا المنطلق ونظرا لصعوبة الاتصال والتنسيق مع الكم الهائل من هذه الجمعيات، وقع اختيارنا على جمعيتين، أولهما جمعية ولائية وهي "جمعية نور العلم" والثانية وطنية وهي "أكاديمية

[1] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 35.

[2] قاسم حجاج، مزاب رؤية مستقبلية- مع مدخل إلى قضايا المستقبليات، العالمية، غرداية-الجزائر، ط1، 2006، ص 403

جيل الترجيح"، من أجل تمثيل جيد لمجتمع الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الذين يترددون باستمرار على الجمعية.

ب- المجال الزماني: استغرقت الدراسة من شهر جانفي حتى شهر ماي 2014.

ج- المجال البشري: شملت دراسة الجمعيتين، الجمعية الولائية نور العلم وجمعية الوطنية أكاديمية جيل الترجيح فوج في ولاية غرداية.

5- أدوات جمع البيانات

للبحث السوسيولوجي وسائل عديدة التي تستخدم للحصول على البيانات والمعلومات من الأفراد الذين تشملهم البحث، فلكل وسيلة خصائص وإيجابيات وسلبيات، تختلف هذه التقنيات حسب اختلاف الأبحاث ومواضيع الدراسة وظروفها، فقد يستخدم تقنية واحدة في البحث كما يمكن استخدام عدة تقنيات، وهو الأفضل، ذلك من أجل تجنب عيوب كل وسيلة أو تقنية، والحصول على معلومات كافية وأكثر موضوعية، وهذه الوسائل يمكن الاعتماد عليها وهي ثلاثة تقنيات (المقابلة، الاستبيان، الملاحظة)، وفي هذا البحث ركزنا على الاستمارة كأداة رئيسية، إضافة إلى الملاحظة التي بدأنا بها قبل الاستمارة.

أ- الملاحظة: نظرا لاحتكاكي المتواصل مع أعضاء الجمعيتين وما لهم من قيم إيجابية تعكس الدور الفعال لتلك الجمعية التي ينتمون إليها، فكانت تقنية الملاحظة، أداة مكملة لاستخلاص المعلومات، مما يساعد على ضبطها وتحليلها وتفسيرها.

ب-الاستمارة: باعتبارها تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد بطريقة موجهة، بهدف استخلاص الاتجاهات وسلوكيات مجموعة من الأفراد انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها.[1]

ج- إضافة إلى استعمالنا لبرنامج الآلي SPSSوالحروف اختصارات لـ: (Statistical Package for the Social Sciences)، ومعناها الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، الذي رأينا أنه الأفضل في معالجة البيانات المتحصل عليها وتحويل الاستمارات إلى جداول بسيطة معرفة للعينة المنتقاة، وجداول مركبة لعقد الترابط بين المتغيرات والتحقيق من صدق الفرضيات.

ثالثا: خصائص عينة الدراسة

أ- الجنس:

جدول رقم 01: يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	38	%76
أنثى	12	%24
المجموع	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح أن المبحوثين موزعون بين الذكور والإناث، حيث تمثل فئة الذكور نسبة 76%، بينما تمثل فئة الإناث 24%، ونرجع ارتفاع نسبة الطلبة مقارنة بالطالبات في عينة الدراسة باعتبار أن مبحوثي جمعية نور العلم جميعهم من فئة الذكور، بينما مبحوثي أكاديمية جيل الترجيح موزعين بين فئة الذكور وفئة الإناث.

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص204.

ب- السن:

جدول رقم 02: يوضح توزيع المبحوثين حسب السن

السن	العدد	النسبة المئوية
23-18	21	%42
29-24	12	%24
30 فما فوق	17	%34
المجموع	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن أغلب مفردات عينة الدراسة تنتمي للفئة العمرية [18-23]حيث تمثلت في نسبة 42%، وتلتها بنسبة 34%للفئة العمرية [30 فما فوق]، وبنسبة 24% للفئة العمرية [24-29].وهذا يدل على أن الجمعية تهتم بفئة الشباب الأقل من 30 سنة أكثر مِن مَن هم أكبر من 30 سنة، بحيث تمثل نسبة 66% مجتمعة. وهذا يعني أنها تمثل الركيزة الأساسية في المجتمع.

ج- المستوى التعليمي:

جدول رقم 03: يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

السن	العدد	النسبة المئوية
مستوى التدرج	40	%80
دراسات عليا	10	%20
المجموع	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن أفراد العينة موزعون على مستويين، ويبرز لنا المستوى التدرج بالنسبة الغالبة حيث تمثل نسبة 80%، ويليها بنسبة أقل بكثير مستوى دراسات العليا بنسبة 20%، وهذا يدل على طبيعة تخصص الجمعية بالفئة الجامعية أكثر من الفئات الأخر، وباعتبارها الفئة الأكثر حيوية وفعالية في المجتمع.

د- خصائص العينة حسب المستوى التعليم والجنس

جدول رقم 04: جدول مركب يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	مستوى الجامعي		دراسات عليا		المجموع	
الجنس	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	29	%76.3	9	%23.7	38	%100
أنثى	11	%91.7	1	%8.3	12	%100
المجموع	40	%80	10	%20	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 80% من إجابات المبحوثين الذين مستواهم العلمي مستوى جامعي، وتدعمها في ذلك نسبة 91.7% الذين هم من جنس الإناث. بالمقابل نجد أن نسبة 20% من الذين مستواهم العلمي دراسات عليا، وتدعمها في ذلك نسبة 23.7% من الذين هم من جنس الذكور.

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن المستوى العلمي لعينة الدراسة والتي تهتم بها الجمعية هي تلك الفئة التي مستواها مستوى تدرج أكثر من مستوى دراسات عليا، وكذا تهتم بها أكثر من الفئات ذو المستوى أقل من الجامعي.

الفصل الرابع

التحقيـــق الميـــــداني

أولا: احتواء الشباب وإكسابهم قيم المواطنة مرتبط بفعالية جمعيات.

1- أداء وفاعلية الجمعية

2- اهتمامات الجمعية

ثانيا: تساعد جمعيات الشباب على احترام القانون وأداء الواجبات

1- احترام القانون

2- أداء الواجبات

ثالثا: النتائج العامة للبحث

الخاتمة

الفرضية الأولى: احتواء الشباب وإكسابهم قيم المواطنة مرتبط بفعالية جمعيات.

1- أداء وفاعلية الجمعية

تعتبر الفاعلية ذات أولوية هامة لكل مؤسسة تسعى لتحقيق ذاتها في الوسط الاجتماعي، حيث الأداء المتكامل والمستمر والمنسق يؤدي إلى تفعيل الجمعية من الداخل بحيث تستطيع تنمية محيطها الخارجي وأداء أدوارها وأهدافها وسياساتها التي أسست من أجلها، من خلال برامجها وأنشطتها تستطيع أن تحتوي جميع الفئات الاجتماعية وتنمي لديهم القيم الاجتماعية وخاصة قيم المواطنة منها.

جدول (05) يبين توزيع المبحوثين حول رأيهم في دور الجمعية

قيام الجمعية بدورها	التكرارات	النسبة %
نعم	27	%54
لا	23	%46
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة 54 %، من إجابات المبحوثين تقول بأن الجمعية تقوم بدورها، وتقابلها في ذلك نسبة 46% من المبحوثين أجابوا بأن الجمعية لا تقوم بدورها.

ومنه نستنتج من خلال النسب أن الجمعية تقوم بدورها الذي أنشئت من أجلها، لكن تنحرف عن مسارها وتقوم بوظائف غير التي أنشئت لأجلها، وتعمل من أجل قضاء وظائفها الكامنة على

حساب وظائف العلنية، ويكون ذلك من خلال نشاطات لا ترتقي إلى المستوى المطلوب ولا تخص الفئات الأكثر تضررا في المجتمع، وتمتاز بالروتين وعدم وجود تجديد وتوسيع في برامجها.

الجدول (06) يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم حول أداء الجمعية

أداء الجمعية / المستوى الدراسي	في المستوى المطلوب		دون المستوى المطلوب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مستوى التدرج	14	%35	26	%65	40	%80
دراسات عليا	07	%70	03	%30	10	%20
المجموع	21	%42	29	%58	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 58%من إجابات المبحوثين يرون أن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 65% من الذين مستواهم العلمي في مستوى التدرج،وتقابلها في ذلك نسبة 42% من إجابات المبحوثين الذين يرون أن أداء الجمعية في المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 70% من الذين مستواهم العلمي الدراسات العليا.

ومن خلال نسب المتحصل عليها يتضح لنا أن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب راجع إلى عدم فاعليتها في الوسط الاجتماعي من خلال عدم اهتمامها واحتوائها للفئات الاجتماعية، وهذا راجع إلى قلة نشاطاتها الموجهة لفائدة شباب ذو المستوى التدرج، وهذا ما يطح إلزامية وضع برامج ونشاطات موجهة لهذه الفئة واهتمام بها واحتوائها.

الجدول (07) يبين علاقة نشاطات الجمعية بتحقيق الأداء

أداء الجمعية / نشاطات الجمعية	في المستوى المطلوب		دون المستوى المطلوب		مجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نشاطات تكوينية	17	%48.57	25	%32.05	42	%37.17
نشاطات تعليمية	08	%22.86	14	%17.95	22	%19.47
نشاطات تثقيفية	05	%14.29	19	%24.36	24	%21.24
نشاطات اجتماعية	05	%14.29	20	%25.64	25	%22.12
مجموع	35	%30.79	78	%69.03	*113	%100

* تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 69.03% من إجابات المبحوثين يرون أن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 32.05% من إجابات المبحوثين الذين يرون أن نشاطات الجمعية تتمثل في النشاطات التكوينية، مقابل نسبة 17.95% الذين يرون أن نشاطات الجمعية تتمثل في النشاطات تعليمية.

هذا مقارنة بنسبة 30.79% من الذين يرون أن أداء الجمعية في المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 48.57% من إجابات المبحوثين الذين يرون أن نشاطات الجمعية تتمثل في النشاطات التكوينية، مقابل نسبة 14.29% الذين يرون أن نشاطات الجمعية تتمثل في النشاطات اجتماعية والنشاطات التثقيفية.

ومن خلال نسب المتحصل عليها يتضح لنا أن نشاطات الجمعية دون المستوى المطلوب وهـــذا راجع إلى طبيعة نشاطات التي تقوم بها الجمعية والفئات التي تكون موجهة لها، وكذا لطبيعة الأساليب والآليات المعتمدة في تنفيذ البرامج ونشاطات، حيث تعتبر غير فعالة وغير كافية، وتعتمد على أسلوب موحد لجميع الفئات الاجتماعية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفروقات والاختلافات في القدرات بـــين الفئات المختلفة، وهذا يتطلب معرفة مسبقة بالمجتمع المتعرض لهذه النشاطات والبرامج.

جدول (08): جدول يوضح العلاقة بين فئات الشباب ونشاطات الجمعية

فئات الشباب / نشاطات الجمعية	الفئات المهمشة		الفئات المثقفة		الفئات العاملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نشاطات تكوينية	12	%21.05	28	**%49.12**	17	%29.82	57	%100
نشاطات تعليمية	08	%19.05	20	%47.62	14	%33.33	42	%100
نشاطات تثقيفية	12	**%26.09**	21	%45.65	13	%28.26	46	%100
نشاطات اجتماعية	12	%25.53	23	%48.94	12	%25.53	47	%100
المجموع	44	**%22.92**	92	**%47.92**	56	%29.17	*192	%100

* تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 47.92% من إجابات المبحوثين المصرحين باهتمام الجمعية بالفئات المثقفة، وتدعمها في ذلك نسبة 49.12% من إجابات المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم بتقديم نشاطات تكوينية لهذه الفئة. بينما نجـــد بالمقابـــل نســـبة

22.92% من المبحوثين المصرحين باهتمام الجمعية بالفئات المهمشة، وتدعمها في ذلك نسبة 26.09% من المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقدم نشاطات تثقيفية لهذه الفئة.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن نشاطات الجمعية موجهة للفئات المثقفة على وجه الخصوص وكذا فئات العاملة بينما الفئات المهمشة تحض بقليل من هذه النشاطات التي تنمي لديها حس المواطنة، وهذا ما نجده في الواقع المعاش أن الفئات المهمشة العديد من نشاطات الجمعيات هي غير معنية بها وهذا ما يقلل من حس المواطنة لديهم.

الجدول (09) يبين علاقة أداء الجمعية بتحقيق النتائج

تحقيق النتائج / أداء الجمعية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
في المستوى المطلوب	11	%55	09	%45	20	%40
دون المستوى المطلوب	08	%26.67	22	%73.33	30	%60
المجموع	19	%38	31	%62	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 62% من إجابات المبحوثين المصرحين بأن برامج ونشاطات الجمعية لم تحقق النتائج المرجوة منها، وتدعمها في ذلك نسبة 73.33% من إجابات المبحوثين معتبرين أن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب. بالمقابل نسبة 38% من المبحوثين المصرحين بأن برامج ونشاطات الجمعية حققت النتائج المرجوة منها، وتدعمها في ذلك نسبة 55% من إجابات المبحوثين معتبرين أن أداء الجمعية في المستوى المطلوب.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن الجمعية لا تحقق النتائج المرجوة من نشاطاتها وبرامجها لأنها دون المستوى المطلوب، وهذا راجع لطبيعة السياسة المنتهجة والآليات المستعملة وبرامج الروتينية غير مسيرية للظروف الزمانية والمكانية، وكذا للطريقة التقليدية في تنفيذ نشاطاتها وبرامجها من خلال اعتمدا على طرق غير حديثة للاتصال والتواصل مع أفراد المجتمع، إضافة إلى إمكانيات الجمعية المحدودة والتي تنعكس على مردودة الجمعية وفاعليتها.

2- اهتمامات الجمعية:

تعتبر نشاطات الجمعية وبرامجها موجهة لأفراد المجتمع بغية تكوينهم وإنمائهم ولقضاء مصالحهم وإعانتهم، وبمعنى آخر تحقيق الأهداف والأغراض التي أنشئت من أجلها الجمعية، وبهذا يكون من أولوياتها الاهتمام بأفراد المجتمع إما لتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله، وإما بغية الاستفادة من طاقاتهم ومهاراتهم للوصول إلى الهدف الذي أنشئت من أجله. وبهذا يكون من أولويات الجمعية تنمية المورد البشري والاستثمار فيه لتحقيق مأربها وتنمية المجتمع في الاستثمار في أثمن مورد لديه.

الجدول (10) يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم حول الفئات التي تهتم بها الجمعية

الفئات الشباب	التكرارات	النسبة %
الفئات المهمشة	14	%17.28
الفئات المثقفة	47	%58.02
الفئات العاملة	20	%24.69
المجموع	81	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة 58.02%، من إجابات المبحوثين تقول بأن الجمعية تهتم بفئات المثقفة، وبنسبة 24.69% من المبحوثين أجابوا بأن الجمعية تهتم بالفئات العاملة، وتقابلها في ذلك نسبة 17.28 من إجابة المبحوثين تقول بأن الجمعية تهتم بالفئات المهمشة.

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن الجمعية أقل اهتماما بالفئات المهمشة في المجتمع، وهذا يعني أن تواجدها مهمل ضمن الإطار العام للجمعية، أي أنها تولي أهمية بالغة للفئات المثقفة والعاملة على حساب الفئات المهمشة، رغم أن الجمعية إطار يضم كل الفئات الاجتماعية.

جدول (11): جدول يوضح العلاقة بين الجنس وفئات الشباب التي تهتم بها الجمعية

فئات الشباب / الجنس	الفئات المهمشة		الفئات المثقفة		الفئات العاملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	3	%6.12	36	**%73.47**	10	%20.41	49	%60.49
أنثى	11	**%34.38**	11	%34.38	10	%31.25	32	%39.51
المجموع	14	**%17.28**	47	**%58.02**	20	%24.69	*81	%100

* تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 58.02% من إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن الجمعية تهتم بالفئات المثقفة في المجتمع أكثر من غيرها من الفئات، وتدعمها في ذلك نسبة 73.47% الذين هم من جنس الذكور وبنسبة 34.38% الذين هم من جنس الإناث. بالمقابل نجد أن نسبة 17.28% من الذين صرحوا بأن الجمعية تهتم بالفئات المهمشة،

وتدعمها في ذلك نسبة 34.38% الذين هم من جنس الإناث وبنسبة 6.12% الذين هم من جنس الذكور.

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن الجمعية تهتم بالفئات المثقفة من كلا الجنسين وبدرجة أقل الإناث، في المقابل لا تهتم بالفئات المهمشة بدرجة أكبر، وهذا ما يجعل ظهور اختلافات اجتماعية بين الفئات الاجتماعية إضافة إلى ضعف الروابط والقيم الاجتماعية، رغم اعتبار الجمعية ملاذ جميع الفئات ومجال للتكوين وتطوير الذات وتأهيلها وخدمة الصالح العام.

جدول (12): جدول يوضح العلاقة بين فئات الشباب واهتمامات الجمعية

فئات الشباب / اهتمامات الجمعية	الفئات المهمشة		الفئات المثقفة		الفئات العاملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
استقطاب وتكوين	14	**%23.73**	27	%45.76	18	%30.51	59	%55.14
توفير مناصب عمل	01	%3.85	18	**%69.23**	07	%26.92	26	%24.30
إدماجها في المجتمع	03	%13.64	13	%59.09	06	%27.27	22	%20.56
المجموع	18	**%16.82**	58	**%54.21**	31	%29	*107	%100

*تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 54.21% من إجابات المبحوثين المصرحين باهتمام الجمعية بالفئات المثقفة، وتدعمها في ذلك نسبة 69.23% من إجابات المبحوثين معتبرين أن الجمعية تهتم بتوفير مناصب عمل لهذه الفئة. بينما نجد بالمقابل نسبة

16.82%من المبحوثين المصرحين باهتمام الجمعية بالفئات المهمشة، وتدعمها في ذلك نسبة 23.73% من المبحوثين معتبرين أن الجمعية تهتم باستقطاب وتكوين لهذه الفئة.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن اهتمامات الجمعية تختلف باختلاف الفئات التي تحويها، حيث تصب كل اهتماماتها على الفئات المثقفة من حيث استقطاب وتوفير مناصب عمل ودمجها في المجتمع بينما الفئات المهمشة لا تحظى بكل هذه مجهودات التي تبدلها الجمعية ونشاطاتها إلا قليل منها.

جدول (13) يبين توزيع المبحوثين حسب كيفية تواصل الجمعية مع بقية أفراد المجتمع

وسائل الاتصال	التكرارات	النسبة %
ملتقيات	11	%7.43
محاضرات	10	%6.76
ندوات	23	%15.54
ملصقات	18	%12.16
مجلة	25	%16.89
نشريات	29	%19.59
الموقع الإلكتروني	32	%21.62
المجموع	148*	%100

* تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الجمعية تعتمد على وسائل اتصال مباشرة وغير مباشرة بأفراد المجتمع، حيث أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 70.27% من إجابات المبحوثين المصرحين بأن الجمعية تتواصل مع أفراد المجتمع بطرق غير مباشرة (وسائل اتصال جماهيري)، ومن هذه وسائل: ملصقات، نشريات، مجلة، موقع الإلكتروني، وتدعمها في ذلك نسبة 21.62% من المبحوثين صرحوا بأن الجمعية تتواصل معهم عبر الموقع الإلكتروني، وفي المقابل نجد نسبة 29.73% من إجابات المبحوثين المصرحين بأن الجمعية تتواصل مع أفراد المجتمع بطرق مباشرة، ومن هذه الوسائل: المحاضرات، الملتقيات، ندوات، ومختلف وسائل الاتصال المباشرة.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن الجمعية تعتمد على وسائل اتصال غير مباشرة أكثر من الوسائل المباشرة في الاتصال بأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، لكن تبقى وسائل الاتصال المباشرة كالندوات والملتقيات والنشاطات التكوينية ومعارض والمحاضرات أكثر فاعلية ومردودية من الوسائل الاتصال الغير المباشرة التي تعتمد على عرض المادة فقط بعيدا عن وجود تفاعل وتبادل للخبرات والمهارات والمعارف وكذا تعتبر مجالا خصبا للحوار والمناقشة، وخاصة مجالا لاحتواء جميع الفئات الاجتماعية وخاصة منها الفئات المهمشة في المجتمع على وجه الخصوص وكذا فئات العاملة، ويكون بمقدورها أن تنمي لديها حس المواطنة.

وهذا باعتبار أن أفراد المجتمع لا يميلون كثيرا إلى قراءة الملصقات أو النشريات ولا يمكنهم الالتزام بما كتب فيها، ولا تستطيع إيصال كل الأفكار والقضايا بدقة ووضوح، ولا تكون نتائجها مضمونة وفعالة، مقارنة بوسائل التفاعل المباشر التي لها دور فعال ونتائجها نوعا ما مضمونة.

نتائج الفرضية الأولى:

كان وضع وتحديد هذه الفرضية كما يلي:

" تحقيق مؤسسات المجتمع المدني لاحتواء الشباب وتفعيل قيم المواطنة لديهم، مرتبط بنجاعة وفعالية سياستها وآليات تجسيدها".

فالظاهرة المدروسة هي مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في احتواء الشباب من خلال نشاطاتها وبرامجها وسياستها، وربطها بمتغير تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

وعند تحليل أجوبة المبحوثين والمنتسبين والمتعاطفين بالجمعية، ومعاينة الجداول الإحصائية بهذه الفرضية، يمكن لنا أن نسجل النتائج التالية:

تشهد الجمعية ضعف فاعليتها في الوسط الاجتماعي، فنسبة نشاطاتها في معظم الحالات منخفض نوعا ما وهذا ما يتبين من خلال تحليل مؤشرات الفاعلية والأداء، وهذا الوضع له دلالته على مستوى فاعلية قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع في الوسط الاجتماعي، وخاصة مع ما يحدث من تطور وتغير اجتماعي.

هذا الأخير يلزم مضاعفة الجهد وإيجاد سبل جديدة وأكثر فاعلية من قبل مؤسسات المجتمع المدني لأجل احتواء الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا على الأقل وتفعيل قيم المواطنة والاجتماعية لديهم.

ويتضح ذلك فيما يلي:

1- أداء وفاعلية الجمعية

- الاهتمام أكثر بالعمل المنتج والذي يحقق فاعلية أكبر ومردودية أكثر من العمل الروتيني ذات مردودية وفعالية أقل.

- الجمعية تملك أهداف وبرامج عمل وسياسات تسعى لتحقيقها، وهي بحاجة إلى نجاعة أكثر لتحقيقها ميدانيا.
- وقد أكد المبحوثين أن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب وهذا راجع إلى عدم احتوائها واهتمامها بجميع الفئات الاجتماعية المشكل للنسق الاجتماعي الكلي.
- وضع برامج ونشاطات لفائدة الفئات المهمشة والمقصية ومحاولة إدماجها في الوسط الاجتماعي وتوفير لها الظروف الملائمة للاستمرار في العمل المنتج.
- تطوير آليات وبرامج النشاطات الموجهة للفئات الاجتماعية بما يتوافق حسب كل فئة وطبيعتها وإمكانياتها وقدراتها.
- وضع برامج من أجل استخلاص ثمارها وتفعيل الوسط الاجتماعي وتنميته، وليس وضع برامج من أجل برامج فقط أو من أجل أمور إدارية بحتة، أو من أجل اعتبارها جسر للوصول إلى تحقيق مصالح شخصية.

إذن فالجمعية بحاجة إلى فاعلية أكثر في الأداء و إلى آليات حقيقة وفعالة تجسد أهداف المجمعية في الميدان، من أجل تحقيق غايتها بخدمة المجتمع وبتفعيل المواطنة لدى أفرادها.

2- اهتمامات الجمعية:

- اهتمام أكثر بالفئات المهمشة وتنمية لديها الحس الوطني وقيم المواطنة بغية الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته والقضاء على الآفات الاجتماعية.
- الاهتمام أكثر بالجنس الإناث، بحيث تعتبر من أكثر الفئات المهمشة في العملية الجمعوية، إضافة إلى الاهتمام بالفئات المهمشة إجتماعيا لكلا الجنسين، والفئات العاملة نوعا ما.

- العمل على احتواء جميع الفئات والاهتمام بتفعيل قيم المواطنة لديهم، وتنميتها وتأهيلها.
- الاعتماد على وسائل الاتصال المباشرة والتي لها مردود أكثر فاعلية من وسائل الاتصال الغير المباشرة، وهذا الأخير له دور ولكن بعيد المدى، وعليه يستلزم الاعتماد على كلتا الوسيلتين دون إفراط وتفريط. لأن كلاهما يساهم بشكل أو بآخر في تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع.

إذن كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني أكثر فاعلية وقدرة على احتواء جميع فئات المجتمع وذات برامج هادفة وفعالة تشمل جميع أفراد المجتمع، وتعتمد على آليات تحقق ذلك، حينها يكون باستطاعتها تحقيق تفعيل قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع وفئات الشباب على الخصوص.

من هنا يمكن القول أن هذه الفرضية التي وضعت كاقتراح مؤقت عند انطلاق الدراسة تحققت ميدانيا، وهذا ما يؤكد صحتها وصدقها.

إذن: "**تحقيق مؤسسات المجتمع المدني لاحتواء الشباب وتفعيل قيم المواطنة لديهم، مرتبط بنجاعة وفعالية سياستها وآليات تجسيدها** ".

الفرضية الثانية: تساعد مؤسسات المجتمع المدني الشباب على احترام القانون وأداء الواجبات.

1- احترام القانون

إن احترام القانون يعتبر الغاية الأسمى في أي مجتمع من المجتمعات لأنه فعل حضاري به يتم تحقق وبناء مجتمع متقدم تسوده العدالة وتتحقق فيه المساواة بين كل أفراده، وهو جزء لا يتجزأ من قيم المواطنة، ومن هذا المنطلق برزت ضرورة السعي نحو احترام القانون وتوعية مختلف الفئات لأهمية هذا الأخير، فدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق احترام القانون أمر المهم، نقف عنده لقراءته إحصائيا.

جدول (14) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في دور الجمعية في معرفة الشباب لتاريخ البلد والدستور

تحرص على إلزامية المعرفة التامة لتاريخ البلد والدستور	التكرارات	النسبة %
نعم	37	%74
لا	13	%26
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة 74%، من إجابات المبحوثين تقول بأن الجمعية تحرص على إلزامية معرفة الشباب المعرفة التامة لتاريخ البلد والدستور، وتقابلها وبنسبة 26% من المبحوثين أجابوا بأن الجمعية لا تحرص على إلزامية معرفة الشباب المعرفة التامة لتاريخ البلد والدستور.

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن الجمعية تقوم بالعمل وتحرص من أجل تحقيق معرفة الأفراد المعرفة التامة لتاريخ البلد والدستور، وهذا يعني أنها تقوم بدورها الملقى على عاتقها في

تكريس الروح الوطنية لدى النشئة وأفراد المجتمع عموما، لكن يبقى هذا العمل محتشـــما ولا يرقـــى ليشمل جميع الفئات ولإعطاء نتائج فعالة، حيث هو نشاط موسمي ومؤقت وخال من التفاعل جـــراء كونه عرض للمواد فقط دون وجود تفاعلات مع أفراد المجتمع حول هذا التاريخ والدستور.

جدول (15) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في دور الجمعية في إلزام الشباب على ضرورة المحافظـــة على الممتلكات العامة والخاصة واعتبارها دفاعا عن الوطن.

تلزم الشباب على ضرورة محافظة على الممتلكات العامة والخاصة	التكرارات	النسبة %
نعم	49	%98
لا	01	%2
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة 98%، من إجابات المبحوثين تقول بـــأن الجمعية تحرص على ضرورة المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة واعتبارها دفاعا عـــن الـــوطن، وتقابلها وبنسبة 2% من المبحوثين أجابوا بأن الجمعية لا تحرص على ضرورة المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة واعتبارها دفاعا عن الوطن.

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن الجمعية تقوم توعية الشباب وأفراد المجتمع على لـــزوم المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وهذا ما يظهر من خلال الجدول الإحصائي، بحيث يبقى هذا العمل التوعوي أمر ضروري وعلى الجمعية مضاعفة مجهوداتها لتحقيق هذا على أوسع نطاق ممكن.

الجدول (16): يوضح العلاقة بين فئات الشباب ومجالات تحقيق المشاركة الواعية والفعالة

فئات الشباب / مجالات تحقيق المشاركة	الفئات المهمشة		الفئات المثقفة		الفئات العاملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المجال السياسي	12	%19.35	32	%51.61	18	%29.03	62	%100
المجال الاجتماعي	14	%19.72	39	%54.93	18	%25.35	71	%100
المجال الاقتصادي	13	%20.63	33	%52.38	17	%26.98	63	%100
المجموع	39	%19.90	104	%53.06	53	%27.04	*196	%100

* تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 53.06% من إجابات المبحوثين المصرحين بتحفيز الجمعية الفئات المثقفة، وتدعمها في ذلك نسبة 56.94% من إجابات المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم بتحفيزهم لتحقيق المشاركة الواعية والفعالة في المجال الاجتماعي. بينما نجد بالمقابل نسبة 19.90% من المبحوثين المصرحين باهتمام الجمعية بتحفيز الفئات المهمشة، وتدعمها في ذلك نسبة 19.72% من المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم بتحفيزهم للمشاركة الواعية والفعالة في المجال الاقتصادي.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن الجمعية تقوم بتحفيز جميع فئات الشباب للمشاركة في جميع مجالات الحياة وتركز لكل فئة على مجال معين للمشاركة الفعالة، لكنها تبقى دائما أمور ثانوية (تحفيز للمشاركة الواعية والفعالة) في اعتبارات الجمعية ولا توليها أهمية وأولوية كبيرة، في برامجها وأنشطتها السنوية.

الجدول (17) يوضح العلاقة بين أداء الجمعية بإدراك الشباب لحقوقه

أداء الجمعية / إدراك الشباب لحقوقه	في المستوى المطلوب		دون المستوى المطلوب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	16	%59.26	11	%40.74	27	%54
لا	17	%73.91	06	%26.09	23	%46
المجموع	33	%66	17	%34	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 66% من إجابات المبحوثين المصرحين بأن أداء الجمعية في المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 73.91% من إجابات المبحوثين معتبرين أن الجمعية لا تقوم بمساعدة الشباب على إدراك حقوقهم وواجباتهم. بينما نجد بالمقابل نسبة 34% من المبحوثين المصرحين بأن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 40.74% من المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم بمساعدة الشباب على إدراك حقوقهم وواجباتهم.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن الجمعية تقوم بمساعدة الشباب على إدراك حقوقهم وواجباتهم،لكن لم تصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق معرفة الشباب لحقوقهم وواجباتهم، وأن هذه العملية مرتبط بمدى فاعلية الجمعية في الوسط الاجتماعي، مما يدل على أن هناك علاقة ترضية بين فاعلية الجمعية ومساعدتها للشباب في إدراك حقوقهم وواجباتهم.

2- أداء الواجبات

تعتبر من الأمور الضرورية التي يلزم عليها كل فرد الاقتداء بها والعمل من أجلها، لتحقيق غاية أسمى هي تحقيق الذات وبالتالي تتحقق المواطنة الصالحة، بانتشار المساواة والعدل والقانون، حيث تكون الواجبات إما تفرضها سلطة أعلى وآخر يقوم بها المواطنون طواعية، وفي كلا الحالتين يكون الفرد ملزم على أدائها على أحسن وجه، وهنا يأتي دور مؤسسات الاجتماعية على تشجيعهم على أدائها.

جدول (18) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في دور الجمعية بالإلزام الشباب على عدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم.

تلزم الجمعية الشباب بعدم انتهاك والمساس بكرامة الأفراد	التكرارات	النسبة %
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة 100%، من إجابات المبحوثين تقول بأن الجمعية تحرص على ضرورة إلزام الشباب على عدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم، وتقابلها وبنسبة 0% من المبحوثين أجابوا بأن الجمعية لا تحرص على إلزام الشباب على عدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم.

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن الجمعية تقوم بتوعية الشباب وأفراد المجتمع على ضرورة الالتزام بعدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم، وهذا ما يظهر من خلال نتائج الجدول الإحصائي، التي وبنسبة 100% تأكد على دورها في هذه العملية التوعوية.

الجدول (19) يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في دور الجمعية بتشجيع الشباب بالالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية.

تلزم الالتزام بالمسؤوليات والواجبات	التكرارات	النسبة %
دائما	37	%74
أحيانا	13	%26
نادرا	0	%0
المجموع	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول يتضح أن نسبة 74%، من إجابات المبحوثين تقول بأن الجمعية تحرص على تشجيع الشباب بالالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية ، وتقابلها وبنسبة 26% من المبحوثين أجابوا بأن الجمعية أحيانا تحرص على تشجيع الشباب بالالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية، وبنسبة 0% من إجابة المبحوثين الذي صرحوا أن الجمعية نادرا ما تشجيع الشباب بالالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية.

فمن خلال النسب والنتائج المتحصل عليها نستنتج أن الجمعية تقوم وتحرص على تشجيع الشباب بالالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية، ويبقى هذا العمل بحاجة إلى مضاعفة الجهد بغية تحقيقه على أوسع نطاق ممكن.

الجدول (20) يوضح علاقة اهتمام الجمعية بفئات الشباب وإلزامهم بعدم التمييز بين المواطنين

فئات الشباب / عدم التمييز بين المواطنين	الفئات المهمشة		الفئات المثقفة		الفئات العاملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	06	%13.64	26	%59.09	12	%2.27	44	%54.32
لا	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
أحيانا	08	%21.62	21	%56.76	08	%21.62	37	%45.68
المجموع	14	%17.28	47	%58.02	20	%24.69	*81	%100

* تزايد عدد المبحوثين راجع لإعطائهم أكثر من إجابة

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 58.02% من إجابات المبحوثين المصرحين بتحفيز الجمعية الفئات المثقفة، وتدعمها في ذلك نسبة 59.09% من إجابات المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم بإلزامهم بعدم التمييز بين المواطنين "بمختلف أشكال التمييز"، بينما نجد بالمقابل نسبة 17.28% من المبحوثين المصرحين باهتمام الجمعية بتحفيز الفئات المهمشة، وتدعمها في ذلك نسبة 21.62% من المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم أحيانا بإلزامهم بعدم التمييز بين المواطنين "بمختلف أشكال التمييز".

ومنه نستنتج من خلال نسب الجدول أن الجمعية تهتم بالفئات المثقفة من حيث توعيتها وإلزامها باحترام الآخر، وبمعنى آخر احترام القانون، وفي مقابل الفئات المهمشة ونوعا ما الفئات العاملة التي لا يكون رصيدها من كل هذا الاهتمام إلا القليل وفي مناسبات معينة فقط، في مقابل الفئات المثقفة.

وهذا ما يشكل ضعف أداء الجمعية ويقلل من فاعليتها في الوسط الاجتماعي، ويشكل وجهة آخر لهذه الفئات المحرومة من برامج واهتمامات الجمعية، نحو الوقوع في الآفات الاجتماعية.

الجدول (21) يوضع علاقة أداء الجمعية بإلزام الشباب بالواجب الوطني

أداء الجمعية / إلزام قيام بالواجب الوطني	في المستوى المطلوب		دون المستوى المطلوب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	24	%68.57	11	%31.43	35	%70
لا	09	%60	06	%40	15	%30
المجموع	33	%66	17	%34	50	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن الاتجاه العام للنتائج تمثله نسبة 66% من إجابات المبحوثين المصرحين بأن أداء الجمعية في المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 68.57% من إجابات المبحوثين معتبرين أن الجمعية تقوم بإلزام الشباب بضرورة القيام بالواجب الوطني. بينما نجد بالمقابل نسبة 34% من المبحوثين المصرحين بأن أداء الجمعية دون المستوى المطلوب، وتدعمها في ذلك نسبة 40% من المبحوثين معتبرين أن الجمعية لا تقوم بإلزام الشباب بضرورة القيام بالواجب الوطني.

ومن خلال نسب الجدول نستنتج أن أداء الجمعية في المستوى المطلوب من خلال قيامها بإلزام الشباب بضرورة القيام بالواجب الوطني، وهذا يستلزم فاعلية أكبر واهتمام أكثر لتجسيده على جميع فئات الشباب وأفراد المجتمع، من خلال وضع آليات حقيقية وفعالة لتجسيده في الميدان وعلى أوسع نطاق ممكن.

نتائج الفرضية الثانية:

كان وضع وتحديد هذه الفرضية كما يلي:

" **تساعد المؤسسات المجتمع المدني الشباب على احترام القانون وأداء الواجبات**".

فالظاهرة المدروسة هي قياس دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة الشباب على احترام القانون وأداء للواجبات.

وعند تحليل أجوبة المبحوثين والمنتسبين والمتعاطفين بالجمعية، ومعاينة الجداول الإحصائية بهذه الفرضية، يمكن لنا أن نسجل النتائج التالية:

3- احترام القانون

- أن الجمعية تعمل على ضرورة معرفة أفراد المجتمع لتاريخ بلادهم ودستورها، وهذا يعتبر حق من حقوق الفرد أن يكون عارف لتاريخ بلاده ومؤسساتها ودستورها.
- أن في سياسات الجمعية وأهدافها العمل من أجل تشجيع وتحفيز وإلزام الشباب لقضايا معينة تخصه أو تخص الصالح العام، ومن بينها إلزامه على ضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.
- قيام الجمعية بتحفيز الفئات الاجتماعية المشكلة للمجتمع الكلي على العمل المنتج والمشاركة الواعية والفعالة.
- أداء الجمعية الفعال يخلص إلى إسهامها في إدراك الشباب لحقوقهم وواجباتهم.

إذن فالجمعية متمسكة بدورها التكويني والتوعوي والتنموي للصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، غير أن عدم فاعليتها واستمرارها جعلها لا تقوم بأدوارها الملقاة على عاتقها على أحسن تقدير، مما ولد لدينا عدم معرفة الأفراد لحقوقهم وتاريخهم وهويتهم.

4- أداء الواجبات:

- تأكيد الجمعية على ضرورة الالتزام الشباب بعدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم (100%).
- دور الجمعية الفعال في تحفيز الشباب على الالتزام بالمسؤوليات القانونية والاجتماعية.
- التزام الجمعية على توعية مختلف فئات الشباب بإلزامية عدم التمييز بين المواطنين على أي أساس وبأي شكل من أشكال التمييز.
- أداء الجمعية في المستوى المطلوب يساعد أفراد المجتمع ومختلف فئات الشباب على ضرورة القيام بالواجب الوطني.

إذن فللجمعية دور كبير في مساعدة الشباب على معرفة حقوقهم وواجباتهم، وفي تحديد السلوكات التي تخدم المجتمع من عدمه، وفي توعية الشباب بتاريخهم وهويتهم ودستورهم، فإن للجمعية دور فعال في بناء المجتمع وتماسكه ومن هذا كان لزاما على القائمين عليها مضاعفة المجهودات من أجل معرفة الأفراد لواجباتهم والسعي لتحقيقها وبذلك تتحقق المواطنة المنشودة.

من هنا يمكن القول أن هذه الفرضية التي وضعت كاقتراح مؤقت عند انطلاق الدراسة تحققت ميدانيا، وهذا ما يؤكد صحتها وصدقها.

إذن: "**تساعد مؤسسات المجتمع المدني الشباب على احترام القانون وأداء الواجبات**".

النتائج العامة للدراسة:

نلخص فيما يلي، أهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة، حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب، والدراسة مجرات على عينة من مؤسستين أولها جمعية ولائية وهي جمعية نور العلم، والثانية وطنية وهي أكاديمية جيل الترجيح.

فإن أهم ما يمكن استنتاجه بعد مناقشة جداول كل فرضية على حدا وإعطاء التفسير السوسيولوجي لهان نحدده في النقاط التالية:

- تتأثر فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل دورها داخل النسق الاجتماعي الكلي، من خلال نجاعة نشاطاتها وبرامجها الهادفة والفعالة والمنتجة، حيث أن أدائها يشهد نوع من عدم الاستقرار والثبات، نتيجة لنشاطاتها الموسمية والروتينية التي تكون موجهة لفائدة فئات معينة من المجتمع، على حساب فئات آخر (فئات العاملة وفئات المهمشة) هي بأمس الحاجة لهذا الاهتمام والتكوين والتأهيل من أجل دمجها وتوفير الظروف الملائمة لها، وبذلك تحقق ذاتها في الوسط الاجتماعي وتفعل قيم المواطنة في محيطها الداخلي والخارجي.
- إن نشاطات الجمعية واهتماماتها يشكل الحلقة الواصلة بينها كتنظيم رسمي والوسط الاجتماعي، حيث تعمل على احتواء واستقطاب الفئات الاجتماعية منها الشباب، وتوعيتها بدورها في التنمية الاجتماعية، من خلال إكسابها لقيم المواطنة التي يبدوا من الوهلة الأولى أنها منعدمة في دواتهم، وخاصة الفئات المهمشة وهي الأخرى التي يجب الاهتمام بها أكثر من غيرها في احتوائها وتكوينها، بمختلف الآليات والوسائل المباشرة والغير المباشرة.

- كما يعتبر أن دور الجمعية في اهتمام بالفئات الاجتماعية وتحفيزها على إلزامية القيام باحترام القانون الذي يحقق لنا الأمن الاجتماعي، ضرورة ملحة تعمل عليها الجمعية لإكساب الأفراد للحس الوطني والمواطنة في دواتهم، من خلال تعريفهم بتاريخ بلادهم وهويتهم وشخصيات التي تتمتع بها بلادهم ودستورها، إضافة على إلزامهم بضرورة الحفاظ على الممتلكات والمشاركة الواعية والفعالة في المناسبات الدينية والوطنية، وكذا ضرورة إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم التي تحقق مواطنتهم، وتكون نتيجتها تفعيل المواطنة الفعالة.
- تقوم الجمعية على أداء مهامها في العمل الاجتماعي وفي مختلف المجالات طبقا لأهدافها ولأغراض التي أنشئت من أجلها، وفي هذا تقوم بإلزام الأفراد المجتمع على ضرورة القيام بواجباتهم ومهام الملقاة على عاتقهم وتحمل مسؤولياتهم اتجاه دواتهم ومجتمعهم، ومن خلال هذا تقوم بتنبههم على ضرورة عدم انتهاك حرمة الأفراد والمساس بكرامتهم وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو أي شكل من أشكال التمييز العنصري، وبضرورة الالتزام بالقيام بالواجب الوطني وبالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية الملقاة على عاتقهم.

ما يمكن يستخلصه هو تحقق ما افترضناه، من أن أداء الجمعية واحتوائها للشباب، يعتمد على فاعليتها وآليات التي تعتمدها في تجسيد برامجها ونشاطاتها، وبالفئات المعنية من خلال هذه النشاطات، وبذلك تكون قادرة على تفعيل قيم المواطنة لديهم، بمشاركتهم أو إلزامهم أو تشجيعهم إلى اكتساب هذه القيم الصالحة، التي تحقق فاعلية الجمعية من جهة آخر، وبذلك تكون هناك علاقة دائرية بين أداء الجمعية فعال واكتساب الأفراد للقيم المواطنة، مما يكون له مردود إيجابي للجمعية وللمجتمع الكلي عموما.

الخـــــاتمة

الخـــــــــــــاتمة

كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة السوسيولوجية، هو محاولة رصد التأثير الذي يمكن أن تحدثـــه المؤسسات المجتمع المدني، كتنظيم رسمي يعتبر كنسق فرعي داخل النسق الكلي للمجتمع الغـــرداوي، في منظومة القيم لدى فئات الشباب، من خلال أداء فاعلية الجمعية واهتماماتها باحتواء الشباب وأفراد المجتمع.

عرضنا بداية ظروف نشأة المجتمع المدني العالمي والعربي، وتتبعنا إسهامات مفكرين الغرب والعرب في فحوى هذا المجتمع المدني، وعرضنا للحديث عن المجتمع المدني الجزائري قبل الاستعمار وأثنائه وبعـــد الاستقلال، وأبرز المشكلات والتحديات التي واجهها، وواقع الذي يشهده نظرا للتغيرات السياســـية والترسانة القانونية.

ثم تطرقنا بعد ذلك لموضوع القيم، بمفاهيمها المتعددة، وأبعادها وتصنيفاتها الكثيرة، الـــتي يصـــعب تحديدها ودراستها بدقة، نظرا لتعقيداتها والغموض الذي يكتنفها، والتي يبقى ميدانها خصبا لدراسات سوسيولوجية جادة.

وقدمنا عرضا شاملا ومختصرا عن قيم المواطنة مفاهيمها المتعددة، أبعادها وخصائصـــها ومكوناتهـــا، باعتبارها تشكل كل نشاطات وسلوكيات وتصرفات الأفراد.

وقمنا بعرض بعد ذلك بدراسة ميدانية لـــ جمعية نور العلم وكذا أكاديمية جيل التـــرجيح، لاختبـــار الفرضية البحث، ومعرفة كيفية ومدى فاعليتها في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب.

ومنه يمكننا استخلاصه هو أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، تقوم بعمل إيجـــابي ودور تنمـــوي وتطويري من خلال نظرتها إلى التنمية بوصفها تنمية شاملة لما تحققه من توسيع مجالات للمواطنين في

المشاركة بتحسين نوعية الحياة باستمرار والعمل على تفعيل الأدوار التي تطور من مفهوم المواطنـــة، وأن تأخذ بعين الاعتبار لخصوصية أبناء البلد الواحد ومدى قابليته على استيعاب الحياة الديمقراطيـــة والالتزام بالواجبات بعد أن يضمن له الدستور حقوقه، والأمر يحتاج إلى بناء شخصية الفرد من جديد وعلى أساس صحيحة.

إن تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني يتطلب قبل كل شيء نشر ثقافة العمل التطوعي في صـــفوف الجيل الناشئ، والبحث عن البدائل الرسمية في الحصول على التمويل والدعم لهذه المؤسسات، وكذلك الاهتمام بكافة فئات المجتمع التي هي هدف تلك المؤسسات، من أجل تحسين مستوى معيشتهم مـــن جهة ويعتبر أيضا تنمية للمورد البشري.

المـــــــراجع

قائمة المصادر والمراجع

القواميس، الموسوعات والمعاجم:

1- عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، 2010.

2- معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر،دار الشروق، الأردن، 2000.

كتب المنهجية:

3- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفر، الجزائر، 2002.

4- فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 2002.

5- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل، عمان، ط2، 1999.

6- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية: تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004.

الكتب :

7- أحمد توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997.

8- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

9- أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، ط1، دار وائل، الأردن، 2011.

10- ثريا التيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2011.

11- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟، ط 2، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2000 .

12- حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، الفصل الخامس عشر، مركز دراسات الوحدة العربية: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بيروت-لبنان، 2001.

13- صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط7، دار المسيرة، الأردن، 2010.

14- صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، بغـــداد، مطبعـــة الرواد، 2005.

15- عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة، ط1، دار الشروق، الأردن، 2005.

16- عبدالله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011.

17- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2008.

18- الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

19- قاسم حجاج، مزاب رؤية مستقبلية- مع مدخل إلى قضايا المستقبليات،ط1، العالمية، غرداية- الجزائر، 2006.

20- ماجد زكي الجلاد، تعلم القيم وتعليمها، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2007.

المجلات والدوريات والمطبوعات:

21- زهير بوعامة، التحول الديمقراطي في الجزائر: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي10-11 ديسمبر 2005 ، دار الهدي، عين مليلة، 2005.

22- عبدالعزيز أحمد داود، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة-دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ-، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 30، 2011.

23- العيدي صونية، المجتمع المدني....المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي-جوان 2008.

24- العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد 03، 2013، وهران- الجزائر.

25- حليلو نبيل وصونيا العيدي، المجتمع المدني وإستراتيجية التنمية المحلية، المجتمع المدني ودوره في التنمية- الأدوار والتحديات، الرابطة الولائية للفكر والإبداع، ولاية الوادي- الجزائر، 2005.

مذكرات:

26- أسماء بن تركي، النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، رسالة غير منشورة، 2012-2013.

27-حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، رسالة غير منشورة، 2010-2011.

28-خاضر علي، دور الرياضة في تفعيل المواطنة: دراسة ميدانية لفرق القسم الجهوي الأول لكرة القدم لرابطة البليدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي الرياضي، رسالة غير منشورة، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر -3- ، 2011-2012.

29-عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،رسالة غير منشورة، 2010-2011.

30-كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة دمشق، رسالة غير منشورة، السنة غير موجود.

مواقع :

31- برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطي، 14-17 ماي 2001، جامعة

قطر، 2014/03/18،

http://www.mafhoum.com/press/49Sghal.htm.11:18:22

32-سميح محسن، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي- التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، 2014/03/17، 21:32:52،

دور-المجتمع-المدني-في-التحول-الديمقرا-/

/2http://blog.amin.org/sameeh/2010/12/31

33- فريد باسيل الشاني، المجتمع المدني، الحوار المتمدن- العدد: 1351-2005،

2014/03/20، 10:22:06.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48214

34-محمود السيد (المدير العام لهيئة الموسوعة العربية)، هيئة الموسوعة العربية، المجلد العشرين، العلوم الإنسانية، الفلسفة وعلم الاجتماع والعقائد، ميرتون(روبرت)، 2014/02/12، 10:45.

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=162597&m=1

الملاحـــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمــارة بحث حول:

<u>دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب</u>

دراسة في علم الاجتماع تنظيم وعمل

أخواني الطلاب، هذه الاستمارة في إطار إعداد دراسة ميدانية في إطار مذكرة شهادة ليلسانس علم الاجتماع، أطلب منكم الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة، بكل عناية وتركيز وصدق ودقة.

أؤكد لكم أن هذه الاستمارة صممت لغرض بحث علمي، ولن تستخدم في غير هذه الأغراض.

وتعد مشاركتك الجادة عونا لنا لإنجاز عمل مفيد مبني على معطيات حقيقية

وشكرا لتعاونكم

ملاحظة: يرجى وضع علامة (×) أمام العبارة المناسبة

الموسم الجامعي: 2014/2013

أولا: بيانات أساسية:

01- الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

02- السن:18-23 ( ) 24-29 ( ) 30 فما فوق( )

03- المستوى الدراسي:

دون مستوى ثانوي ( ) ثانوي ( ) مستوى التدرج ( ) دراسات عليا ( )

04- وظيفتك في الجمعية : .....

ثانيا: بيانات حول استقطاب واحتواء الشباب

6- ماهي الفئات التي تهتم بها وتسعى لاحتوائها:

الفئات المهمشة ( )

الفئات المثقفة ( )

الفئات العاملة ( )

فئات أخرى أذكرها:

7- كيف تقيمون أداء الجمعية (نشاطاتها وبرامجها)

في المستوى المطلوب ( )

دون المستوى المطلوب ( )

8- كيف تهتم بالفئات المهمشة في المجتمع:

استقطابها وتكوينها ( )

توفير مناصب عمل ( )

إدماجها في المجتمع ( )

9- تقوم بتعزيز قيم التضامن بين أفراد المجتمع

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

ماهي أكثر القيم التي تعززها الجمعية في رأيك:

العمل الجماعي ( )

التطوع ( )

تقديم المصلحة العامة على الخاصة ( )

قيم أخرى أذكرها:

10- ماهي نشاطات التي تنظمها لاستقطاب الشباب

نشاطات تكوينية ( )

نشاطات تعليمية ( )

نشاطات تثقيفية ( )

نشاطات اجتماعية ( )

أخرى أذكرها:

11- تلتزم بطرح برامج ونشاطات تخدم المجتمع والشباب على وجه الخصوص

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

ثالثا : بيانات حول قيم المشاركة الاجتماعية

12- توفر فرصا لممارسة وتعزيز القيم الروحية والإنسانية

نعم ( ) لا ( )

إذا كانت إجابة "بنعم" ماهي هذه الفرص:

تنظيم المسابقات ( )

تنظيم رحلات ( )

تنظيم دورات ( )

13- تحث على أهمية توجيه ومساعدة الشباب وحل مشكلاتهم

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

14- تشجع الشباب على المشاركة في المناسبات الوطنية والدينية، من خلال:

فتح أبواب المشاركة لجميع الفئات ( )

وضع مسابقات للمشاركة في الأنشطة ( )

إشراكهم في تنظيم وحضور هذه الأنشطة ( )

15- هل تعزز ضرورة تحمل المسؤولية والمحافظة عليها:

نعم ( ) لا ( )

في ما يتجلى ذلك التعزيز:

الحفاظ على أمن الوطن ( )

الحفاظ على الممتلكات ( )

الحفاظ على العادات والتقاليد ( )

رابعا : بيانات حول قيم الانتماء والولاء

16- تعمل على نشر ثقافة المواطنة في المجتمع المحلي ولدى شباب خاصة

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

17- تساعد في تعزيز العديد من المفاهيم الوطنية لدى الشباب

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

18- هل تؤدي دورا في تنمية الوعي لدى الشباب

نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ "نعم" ماهي هذه المجالات:

المجال السياسي ( )

المجال الاجتماعي ( )

المجال الثقافي ( )

19- توائم بين الخبرات العملية والعلمية وتعزز الانتماء والولاء للوطن

نعم ( ) لا ( )

20- هل تهتم بإكساب الشباب الهوية الوطنية والارتباط بالوطن

نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بـ "نعم " رتب هذه الهويات حسب أولويات الجمعية:

الهوية الوطنية ( )

الهوية العربية ( )

الهوية الإسلامية ( )

21- تغرس لدى الشباب أهمية الافتخار برموز الوطن وقياداته

نعم ( ) لا ( )

22- تدعو إلى الدفاع عن الوطن ضد أي هجمة تستهدف هويته أو ترابه أو مكوناته، وحمايته من التهديدات والمخاطر التي تهدد وحدته الوطنية

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

23- تدعو إلى الوحدة الوطنية وتقوية الأواصر بين جميع مكونات الوطن.

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

24- تسعى لترسيخ قيمة التعاون والتخلي عن الحقد والضغينة والأنانية والانتهازية

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

25- هل تأكد على أهمية نبذ الفرقة والعنصرية وإثارة النعرات وسعي للعمل من أجل تقدم ورقي وازدهار الوطن.

نعم ( ) لا ( )

خامسا : بيانات حول الحقوق والواجبات

26- تلزم الشباب على عدم التمييز بين المواطنين (بمختلف أشكال التمييز)

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

27- تلزم الشباب على عدم انتهاك حرمة الإنسان والمساس بكرامته

نعم ( ) لا ( )

28- هل تحث على عدم المساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي.

نعم ( ) لا ( )

29- تساعد الشباب على إدراك حقوقهم ووجباتهم

نعم ( ) لا ( )

30- ماهي المجالات التي تحفز فيه الشباب لتحقيق المشاركة الواعية والفعالة، هي:

المجال السياسية ( )

المجال الاجتماعية ( )

المجال الاقتصادية ( )

31- تفرض على الشباب الالتزام بالمسؤوليات والواجبات القانونية والاجتماعية

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

32- تحرص على إلزامية المعرفة التامة لتاريخ البلد والدستور

نعم ( ) لا ( )

33- تنمي لدى الشباب الشعور بالواجب الوطني

نعم ( ) لا ( )

34- تنمي المعلومات والمهارات والاتجاهات الصحيحة التي تجعل الفرد ناجح وذو خلق قويم.

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

35- تقوم بحملات لمواجهة الأفكار المنحرفة التي تؤدي إلى الإخلال بمكتسبات الوطن

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

36- تشعر الشباب بأن المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة يمثل دفاعا عن الوطن

نعم ( ) لا ( )

سادسا : بيانات حول معوقات المؤسسة الاجتماعية

37- هي جمعية تقوم بدورها الذي أنشأة من أجله

نعم ( ) لا ( )

38- ماهو الداعي أو السبب الأساسي لفشل الجمعية

عدم وضوح الأهداف ( )

عدم وضوح الخطط ( )

عدم وضوح البرامج ( )

39- عدم القدرة على استيعاب جميع الشرائح وتفعيل قيم المواطنة لديهم

نعم ( ) لا ( )

40- عدم فاعلية الجمعية يعود إلى عدم التجانس الفكري والاجتماعي لدى شباب

دائما ( ) أحيانا ( ) نادرا ( )

شكرا لكم لتعاونكم معنا